المسئولية المجتمعية للشركات في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (تحليل سوسيولوجي مقارن)

د. أحمد محيي خلف صقر(*)

الملخص:

أثبتت تداعيات "جائحة فيروس كورونا المستجد" ضرورة (إلزام وتحفيز) التشارك بين القطاع الخاص، والأجهزة الحكومية، ومساهمتهما معًا؛ لتجاوز مخاطر تلك الجائحة.

وبناء على هذا، هدفت الدراسة الراهنة إلى الكشف عن مدى "المسئولية المجتمعية" التي تدين بها "الشركات" للمجتمع، في ظل انتشار "جائحة كورونا"، والتعرف على الدور الحقيقي للشركات، الذي يجب أن تقوم به في ظل انتشارها.

ولتحقيق أهداف الدراسة، وللإجابة عن تساؤلاتها حاولت استعراض حالتين من الشركات الكبرى، إحداهما محلية، وهي "مجموعة شركات العربي" المصرية، والأخرى عالمية، وهي "مجموعة شركات علي بابا" الصينية؛ وذلك لإجراء رصد، وتحليل مقارنين لكيفية مواجهة كلتا الحالتين في التعامل مع الأزمة، وكذلك رصد أهم الإسهامات التي قدمتها كلٌ منهما لمجتمعاتهما في ظل انتشار الجائحة من منطلق مسئولياتهما المجتمعية، وذلك في محاولة للخروج ببعض الدروس المستفادة من التجربة الصينية بعامة، ومجموعة شركات "علي بابا" تحديدًا.

ونظرًا لطبيعة الدراسة الوصفية، الكيفية فقد اعتمدتْ على كل من: المدخل المقارن، وكذلك أسلوب دراسة الحالة، هذا بجانب اعتمادها أيضًا بشكل أساسي على "مصادر البيانات الثانوية"؛ كأداة لجمع البيانات الوصفية.

(*) مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة المنيا.

وقد استنتجت الدراسة أن المسئولية المجتمعية للشركات في وقت انتشار الجوائح ليس لها مدى، أو حدود بعينها؛ حيث لزم على الشركات أن تبذل كل ما لديها من إمكانات، وألا تدخر جهدًا في مساندة المجتمع الذي يأوي استثماراتها، وإلا سينالها الخطر ذاته، ويلحق الخطر بأنشطتها، الذي قد يتخطى الحدود.

وهذه المساندة ستحقق مصلحة مزدوجة بالنسبة للشركات؛ الأولى: قيامها بدور الشريك الصالح للمجتمع في الأوقات الحرجة، والأخرى: الحفاظ على سمعتها، ومنحها القوة المجتمعية، اللتان ستزيدان من استثماراتها في المستقبل، هذا بجانب كسب المزيد من ثقة كل الأطراف التي تتعامل معها.

الكلمات الدالة :

المسئولية المجتمعية للشركات، جائحة، فيروس كورونا المستجد ١٩، مواطنة الشركات.

Corporate Societal Responsibility During COVID-19 Pandemic: A Comparative Social Analysis

Dr. Ahmed Mohi Khalaf Sakr

Abstract:

The present study aims to reveal the extent of the "Societal Responsibility" that "companies" owe to society during COVID-19 pandemic in addition to the real role of these companies, which they should play during COVID-19 pandemic, based on their societal responsibility.

To achieve the objectives of this study, and to answer its questions, the study tries to review two cases of major companies, one of which is local, which is the Egyptian "Al-Arabi Group of Companies", and the other is global, which is the Chinese "Alibaba Group of Companies" to conduct a monitoring and comparative analysis of how to face both two cases in dealing with the crisis, and to monitor the most important contributions that they made to their societies during COVID-19 pandemic based on their societal responsibilities, in an attempt to come up with some lessons learned from the Chinese experience in general, and the "Alibaba" group of companies in particular.

The study relies on both "The Comparative Approach", and "The Case Study Approach", in addition to its reliance also mainly on

"Secondary Data Sources"; as a tool to collect metadata.

The study revealed several results, the most important of which are that "Corporate Societal Responsibility" at the time of pandemics that has no specific extent or limits where it is necessary for companies to make every effort they have, and not to spare any effort in supporting the community that houses their investments, otherwise they will be exposed to the same risk, and the risk will be inflicted on their activities, which may cross the limits.

Key words:

Corporate Societal Responsibility (CSR), Pandemic, COVID-19, Corporate Citizenship.

مقدمــة:

وصف علماء الاجتماع المعاصرون الحقبة المعاصرة من تاريخ العالم بأوصافٍ تدل على عظم التغيرات التي تشهدها؛ فهي حقبة "عدم اليقين" كما أشار إليها "رونالد روبرتسون" (رونالد روبرتسون، ١٩٩٨) ، وحقبة "المخاطر" كما ميزها "إيرليش بك" (السيد ياسين، ٢٠١٦: ١٠٦)، ووصفها "سمير أمين" بـ "إمبراطورية الفوضى" (سمير أمين، ١٩٩١)، وعبَّر عنها "صامويل هنتنجتون" بـ "صِدام الحضارات" (صامويل هنتنجتون، ١٩٩٩)، ولا تبالغ الدراسة التي بين أيدينا حينما تصفها بأنها "حقبة انتشار الجوائح، والأوبئة".

فقد واجه العالم أوبئة كثيرة، لم يأمن تهديدها أحد؛ ففي سنة (١٩٩٧) ظهر فيروس "أنفلونزا الطيور" أو ما يُعرف طبيًا بـ"H5N1"، والذي أدى إلى وفاة ما يقارب (٤٠٠) شخص حول العالم، وبحلول سنة (٢٠٠٢) ظهر فيروس "سارس" بالصين، ثم انتقلت عدواه إلى مناطق أخرى حول العالم، وقد تسبب الفيروس في مقتل (٨٠٠) شخص من أصل (٨٠٠٠) مصاب، حسب ما أورده "معهد باستور" الفرنسي على موقعه الإلكتروني، وانتشر فيروس "أنفلونزا الخنازير" أو ما يُعرف طبيًا بـ"H1N1" للمرة الأولى سنة (٢٠٠٩) بالمكسيك، ثم انتقلت العدوى إلى دول أخرى، لا سيما الآسيوية منها، وقد أشارت التقديرات إلى وفاة أكثر من (٢٥٠) ألف شخص حول العالم؛ جرّاء هذا الفيروس، فيما وصل عدد الوفيات العرب فقط في سنة (٢٠١٠) إلى حوالي (١٠٠٠) شخص، وفي سنة (٢٠١٥) انتشر وباء "زيكا" Zika Virus "بالبرازيل"، وقد انتشر الوباء بواسطة نوع من البعوض، وأصاب أكثر من (١,٥) مليون شخص، قبل أن ينتقل إلى دول أمريكا الجنوبية، والوسطى، وأعلنت "منظمة الصحة العالمية" حالة الطوارئ على المستوى الدولي في سنة (٢٠١٦) {(شلدون واتس، ٢٠١٠)، (آمال صالح، ٢٠١٩)، (ميران طه، وآخرون، ٢٠٢٠: ١١٩ : ١٢٣)، ("أخطر الأوبئة حول العالم في القرن الواحد والعشرين"، ٢٠٢٠)، ("تعرف على تاريخ الأوبئة حول العالم"، ٢٠٢٠)}.

وفي ديسمبر من سنة (٢٠١٩) ظهرت على أحد مالكي المتاجر في سوق مدينة "ووهان"، أعراض تشبه أعراض الإصابة بـ"الالتهاب الرئوي"، ليُكشف لاحقًا بأنه مصاب "بفيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة"، والذي عُرف اختصارًا بـ "فيروس كورونا المستجد ١٩" "COVID 19"؛ فمع أكثر من (١٣٢) مليون إصابة، وقرابة الثلاثة ملايين وفاة حول العالم - حتى الانتهاء من تحليل الدراسة الراهنة- فرض "COVID 19" نفسه كجائحة عالمية؛ الأمر الذي جعل العالم بأكمله أمام مواجهة جديدة، عابرة للحدود، حيث تغيرت المواقف السياسية والفكرية.

وكانت هناك تساؤلات عديدة تُطرح حول كيفية مواجهة تلك الجائحة، وكيفية الصمود أمامها، ليس فقط من الناحية الطبية؛ فالأزمة عالمية، تسببت- ولا تزال- في إحداث قوة قاهرة شهد معها العالم أجمع انهيار النظام الرأسمالي الفردي، وهشاشته في مواجهة تلك الجائحة، ولكن كانت مقتضيات الضرورة تدعو أيضًا إلى ضرورة نهوض، وتبني الناحية المقابلة، والمتمثلة في مبدأ "المسئولية المجتمعية للشركات" Corporate Societal Responsibility (CSR).

وبصفة عامة يقوم هذا المبدأ على أن يلعب القطاع الخاص دورًا أكبر في تحقيق الأهداف المجتمعية، ويشارك بصورة مستدامة في تطوير منشآت وخدمات الصحة والتعليم، والقضاء على الفقر وتحسين البيئة، وغيرها من الموضوعات التي تتطلب تضامنًا بين عطاء القطاع الحكومي ومسئولية القطاع الخاص.

وتنشأ الحاجة الماسة إلى النظر لهذا المبدأ خصيصًا في أوقات الجوائح، واللحظات الحرجة التي تمر بها الأمم، والسعي إلى تبنيه؛ باعتباره أحد مصادر القوة التي تساعد في تجاوز تلك المخاطر والأزمات، فالمسئولية المجتمعية للقطاع الخاص جهد مستدام يهدف إلى المشاركة بصورة أعمق في التنمية.

وتأتي هذه الدراسة الوصفية الكيفية، لتحاول الكشف عن مدى "المسئولية المجتمعية" التي تدين بها "الشركات" للمجتمع في ظل انتشار "جائحة كورونا"، وذلك

من خلال عرض مقارن لتجربتين من الشركات الكبرى، إحداهما محلية، وهي "مجموعة شركات العربي" المصرية، والأخرى عالمية، وهي "مجموعة شركات علي بابا" الصينية، مع رصد، وتحليل مقارن لأهم الإسهامات التي قدمتها هاتان الشركتان لمجتمعاتهما في ظل انتشار الجائحة من منطلق مسئولياتهما المجتمعية؛ وذلك في محاولة للخروج ببعض الدروس المستفادة من مجموعة شركات "علي بابا"، بحيث يمكن الاستفادة منها في حالة التجربة المصرية.

تلك الأهداف – وغيرها – تشكل محور اهتمام الدراسة الراهنة، والتي تأتي في : مقدمة، وخاتمة، وبينهما ثلاثة محاور، أما المحور الأول فيتناول "إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية"، ويتناول المحور الثاني "المنطلقات النظرية للدراسة"، أما المحور الثالث فيتناول بالعرض، والتحليل المقارن موقف كلتا الشركتين، وكيفية مجابهتهما، ومساهمتهما لمجتمعاتهما في وقت انتشار جائحة كورونا من منطلق مسئوليتهما المجتمعية.

المحور الأول : إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية :

١- صوغ الإشكالية :

لما كانت إشكالية الدراسات، والبحوث العلمية، تُثار من خلال تفاعل جدلي بين "الفكر"، و"الواقع"(أحمد زايد، ٢٠٠٥: ٣)؛ فإن إشكالية الدراسة الراهنة تظهر من خلال تلاقي ثلاثة روافد؛ أولها: رافد معرفي، أساسه بعض المنطلقات النظرية لبعض رواد علماء الاجتماع، والاقتصاد، وثانيها: رافد بحثي، أساسه بعض الأبحاث الإمبيريقية، وثالثها: رافد واقعي، تدل عليه بعض الشواهد الذاتية للباحث.

أما عن الرافد المعرفي فقد تشكَّل من خلال مطالعة الباحث لما تناوله مختلف المنظِّرين الاجتماعيين، أمثال: "دوركايم"، و"بارسونز"، و"هومانز"، و"بيرنز"، و"لورانس"، عن نظرية "النسق الاجتماعي"، و"نظرية الأنساق المفتوحة"، حينما أكدوا على أهمية التكامل بين أجزاء النسق الواحد، والاعتماد المتبادل بين

الوحدات الجزئية للنسق في الحالات غير العادية التي تهدد كيانه، والتي قد تتمثل في أي أمر طارئ يهدد كيان النسق الاجتماعي العام، كالأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية... حيث تفترض هذه النظريات أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعيش الشركات كنسق فرعي بمعزل عن المجتمع الذي توجد فيه كنسق عام، فأصحاب هذه النظريات يعتبرون الشركة مجتمعًا مصغرًا من المجتمع الكلي تتبادل معه التأثير والتأثر كنسق فرعي مفتوح. (أحمد مجدي، ١٩٩٨: ٧٩)، (مصطفى خلف (مترجم)، ٢٠٠٢: ١٣٨}.

كذلك مطالعة الباحث لما تناوله مختلف المنظِّرين الاقتصاديين، أمثال: "ميلتون فريدمان"، و"إدوار فريمان"، و"توماس دونالدسون"، وآراؤهم المتباينة المفسرة للمسئولية المجتمعية للشركات؛ والتي تباينت بين الأفكار المتشددة التي تتبنى الحد الأدنى من فكرة المسئولية المجتمعية مثل "نظرية المساهمين" (Jensen. M, 2001: 297:298)، وبين فكرة التضامن بين الأطراف الفعالة في المجتمع، باعتبار أن الشركة جزء من المجتمع، ولا يوجد حواجز بينهما مثل "نظرية العقد الاجتماعي" (Campell. J, 2007: 949 : 950)، وبين فكرة أن الشركة لا يمكنها حصر توجهها لهدف واحد فقط وهو "الربح" بل يجب أن تكون مسئولة تجاه كل الأطراف ذات المصلحة، سواء كانوا أفرادًا، أو المجتمع بأكمله، مثل نظرية "أصحاب المصلحة" (حسناء مشري، ومستالة سفيان، ٢٠١٩: ١٠٣)، وكانت التساؤلات التي تلح في ذهن الباحث تدور حول أي من هذه النظريات تفسر انطلاق الشركات، ومراعاتها لمسئوليتها المجتمعية في وقت الأزمات، أو تقاعسها عن مراعاة هذه المسئولية في المجتمع المصري.

أما عن الرافد البحثي فقد تولَّد من رحم الحصاد النهائي لنتائج بعض الجهود البحثية (الميدانية والنظرية) بعضها أكد على أن المسئولية المجتمعية للشركات في أوقات الأزمات تقتضي قيام الشركات بتحقيق توازن بين الضرورات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، أو ما يُطلق عليه منهجية (TBL) - Trible – Bottom

Line- Approach، بحيث تلبي توقعات المساهمين، وأصحاب المصلحة من تحقيق الربحية المطلوبة، وتسير TBL و CSR جنبًا إلى جنب في حالة وقوع ضرر خارجي على المجتمع الذي تمارس الشركات نشاطها فيه، والبعض الآخر أكد على أن الشركات ليست مؤسسات اجتماعية، وليست منوطة بتقديم الخدمات الاجتماعية، فهذا ليس وظيفتها؛ فهي شركات ربحية، وأن تحقيقها للربحية، وقيامها بدورها الاقتصادي في مجال استثمارها، هي بذلك قد راعت مسئوليتها المجتمعية (Aguilera. R. et al, 2006: 148).

الأمر الذي كان بمثابة محفز آخر للباحث للتعرف على دور الشركات الحقيقي في وقت الجوائح، وانتشار الأزمات، وبالأخص الأزمات الصحية.

وفيما يرتبط بالرافد الثالث، وهو المتعلق بالشواهد الذاتية للباحث، فكان أساسه متابعة مستجدات انتشار جائحة كورونا في مصر، وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية، وموقف الشركات الكبرى تجاه هذه الجائحة فيها، خاصة في ظل الإجراءات الحكومية التي اتخذتها الحكومة المصرية الرامية إلى منع التجمعات، وما يتبع ذلك من توقف العمل في معظم الشركات.

وفي ضوء تلاقي هذه الروافد الثلاثة يمكن تحديد إشكالية الدراسة الراهنة في تساؤلٍ أساسي مفاده، هو:

ما مدى المسئولية التي تدين بها الشركات لمجتمعاتها في ظل انتشار جائحة كورونا من منطلق مسئوليتها المجتمعية؟

وينبثق من هذا التساؤل الأساسي عدة تساؤلات فرعية تحدد نطاق إشكالية الدراسة:

أ- ما موقف "مجموعة شركات العربي" في مصر تجاه جائحة فيروس كورونا من منطلق مسئوليتها المجتمعية مقارنة ببعض الشركات المصرية الأخرى؟

ب- ما تفسير استجابة "مجموعة شركات العربي" في مصر تجاه جائحة فيروس كورونا من منطلق مسئوليتها المجتمعية في ضوء بعض المداخل النظرية التي تنطلق منها الدراسة؟

ج- ما أوجه القصور في تعامل "مجموعة شركات العربي" مع جائحة كورونا مقارنة "بمجموعة شركات علي بابا" الصينية؟

د- ما الدروس المستفادة من "مجموعة شركات علي بابا" في تعاملها مع تداعيات جائحة كورونا على المجتمع الصيني، من منطلق مسئوليتها المجتمعية والتي يمكن الاستفادة منها في حالة التجربة المصرية؟

٢- أهداف الدراسة :

في ضوء إشكالية الدراسة، وتساؤلاتها السابقة يمكن تحديد أهداف الدراسة في الأهداف التالية :

أ- التعرف على موقف "مجموعة شركات العربي" في مصر تجاه جائحة فيروس كورونا من منطلق مسئوليتها المجتمعية مقارنة ببعض الشركات المصرية الأخرى.

ب- التعرف على كيفية استجابة "مجموعة شركات العربي" في مصر تجاه جائحة فيروس كورونا من منطلق مسئوليتها المجتمعية مقارنة "بمجموعة شركات علي بابا" الصينية.

ج- محاولة الدراسة تقديم تفسير لاستجابة "مجموعة شركات العربي" في مصر تجاه جائحة فيروس كورونا من منطلق مسئوليتها المجتمعية في ضوء بعض المداخل النظرية.

د- الكشف عن بعض أوجه القصور في تعامل "مجموعة شركات العربي" في مصر مع جائحة كورونا مقارنة "بمجموعة شركات علي بابا" الصينية.

هـ- الخروج ببعض الدروس المستفادة من "مجموعة شركات علي بابا" في

تعاملها مع تداعيات جائحة كورونا على المجتمع الصيني من منطلق مسئوليتها المجتمعية والتي يمكن الاستفادة منها في حالة التجربة المصرية.

٣- الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة :

أ- الأهمية النظرية:

- على الرغم من كثرة المؤلفات، والدراسات التي عُنيت بقضية "المسئولية المجتمعية للشركات"، سواء على المستوى العالمي، أو العربي، أو حتى على مستوى الشأن المصري، إلا أنه تظل الدراسات البحثية التي تناولت دور المسئولية المجتمعية للشركات في وقت الجوائح في المجتمع المصري متواضعة للغاية؛ وبالتالي تُعد الدراسة الراهنة إحدى الدراسات الكيفية المهمة التي تصف واقع تعامل الشركات المصرية مع إحدى الجوائح المستجدة عالميًا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إحدى الدراسات المتواضعة التي يمكن أن تُضاف ضمن الأعمال العلمية المرتبطة بعلم الاجتماع بعامة، وعلم اجتماع التنمية بخاصة.
- التأكيد على مصطلح "مواطنة الشركات" Corporate Citizenship الذي يُعد بمثابة تفعيل لمبدأ المواطنة في مجال الأعمال، ومن ثم يؤكد مفهوم هذا المصطلح على أهمية ممارسة الشركة لدورها داخل الدولة التي تستثمر فيها "كمواطن صالح"، لا سيما في وقت الأزمات الكبيرة، كما تكمن أهمية هذا المصطلح أيضًا في التأكيد بصورة غير مباشرة على أهمية الشراكة بين الدولة وبين مؤسسات الأعمال كمدخل لتحقيق التنمية.
- محاولة الدراسة تقديم بعض التفسيرات الفكرية النظرية (الاجتماعية والاقتصادية) التي توضح الأسباب الحقيقية خلف انطلاق الشركات من مبدأ المسئولية المجتمعية في وقت الأزمات.

ب- الأهمية التطبيقية:

- إن تعرض الدراسة لكيفية استجابة كل من الحكومات، والشركات الكبرى لتداعيات جائحة كورونا بصورة مقارنة مع إحدى التجارب العالمية في مواجهة التداعيات السلبية للجائحة، قد يثير انتباه صانع القرار إلى ضرورة إعادة النظر في صياغة الملامح العامة لاستراتيجيات السياسات الصحية التي يجب أن تُتبع في مصر، وتحديدًا وقت ظهور الأزمات الصحية المفاجئة، خاصة وأن لدينا مشروعًا قوميًّا قيد التنفيذ اسمه "استراتيجية التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠)"، ومن ثم إعادة النظر في المحور الاستراتيجي المرتبط بالشأن الصحي.
- إن تعرض الدراسة لعزوف العديد من الشركات في مصر، وغياب ثقافة المسئولية المجتمعية لديها، وعدم إدراكها للدور الأخلاقي الواجب تجاه مجتمعها، خاصة في الأوقات الحرجة، يدق ناقوس الخطر حول ضرورة سن التشريعات الملزِمة التي تنظم العمل الاجتماعي لدى القطاع الخاص بعامة، وفي الأوقات الحرجة بخاصة.
- يمكن أن تفيد الدراسة الراهنة أيضًا في لفت انتباه المشرِّع المصري إلى إعادة سن تشريع جديد للأمراض المعدية، يناسب التطورات المحلية والعالمية، خاصة إذا علمنا أن القانون الساري حاليًا في شأن الاحتياطات الصحية للأمراض المعدية في مصر يعود إلى العام (١٩٥٨).

٤- مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

أ- مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات:

من أبرز المفاهيم المقدمة "للمسئولية المجتمعية للشركات" تلك التي قدمها "هوارد بوين" عام (١٩٥٣)، والملقب أيضًا بـ"والد المسئولية المجتمعية للشركات"، حينما أشار إلى أن المسئولية المجتمعية للشركات هي: "التزامات من قبل رجال

الأعمال لاتباع سياسات، واتخاذ قرارات، ومتابعة التوجهات المرغوبة، والمتوافقة مع أهداف مجتمعنا وقيمه ".**(Aminu. A, et al, 2015: 84)**.

كما قدم "كارول" مفهومه للمسئولية المجتمعية للشركات عام (١٩٧٩) على أنه: "التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية من المنظمات تجاه المجتمع في وقت معين" **(Zelazna. A, et al, 2020: 3)**.

وطرح "هولمز" عام (١٩٨٥) وجهة نظر أخرى، حيث اعتبر أن المسئولية المجتمعية للشركات هي: "التزام الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل: محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل، وحل مشكلات الإسكان والمواصلات، وغيرها"" **(مستالة سفيان، وحسناء مشري، ٢٠١٩: ٩٧)**.

ويمكن من خلال هذه المفاهيم أن نحدد تعريفًا إجرائيًا لـ**"المسئولية المجتمعية للشركات"** - بحيث يتفق مع مقتضيات تحقيق أهداف الدراسة الراهنة- حيث يمكن تعريفها بأنها: "واجب، والتزام أخلاقي من جانب الشركات الاستثمارية تجاه المجتمع بشرائحه المختلفة في وقت الأزمات الصحية، ويتخذ صورًا عديدة يغلب عليها طابع الاهتمام بسلامة ورعاية العاملين، وأسرهم، وفئات المجتمع المختلفة، والبيئة المحيطة المحلية والقومية إن أمكن، وتقديم الدعم اللازم، بما في ذلك صور الدعم المغايرة لمجال عمل واستثمار هذه الشركات".

ب- جائحة فيروس كورونا المستجد :

اصطلحت "منظمة الصحة العالمية" على تسمية هذا الفيروس باسم COVID-19 بداية من (١١) فبراير من سنة (٢٠٢٠)، وعرفته بوصفه: "مرضًا معديًا تدل عليه مجموعة من الأعراض تتمثل في: الحمّى، والسعال الجاف، والإرهاق، والصعوبة في التنفس والاحتقان في الأنف، وألم في الحلق، وفي الحالات الأشد حدة تتسبب العدوى في الالتهاب الرئوي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم، والفشل الكلوي، وحتى الوفاة، وعادة ما تكون هذه

الأعراض خفيفة، وتبدأ تدريجيًا" **(صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٠: ٤)**.

ويمكن فهم المصطلح "COVID 19 " في سياق تفكيك مكوناته كما تطرحها "منظمة الصحة العالمية"، على النحو التالي **(محمد ماجد، ٢٠٢٠: ٦)**:

- (CO) وهي اختصار لكلمة "كورونا" (Corona).
- (VI) وهي اختصار لكلمة "فيروس" (Virus).
- (D) وهي اختصار لكلمة "مرض" (Disease).
- (19) وهو يشير إلى العام الذي شرع فيه الفيروس في ضرب العالم، في نهاية سنة (٢٠١٩).

وقد وصفت المنظمة انتشار "فيروس كورونا المستجد" بالجائحة Pandemic وليس "وباء" Epidemic؛ "فالأمراض الوبائية" هي " تلك الأمراض التي تنتشر، وتتفشى بسرعة كبيرة، وبين أعداد متزايدة من الأفراد على نحو متسارع، وفي آن واحد لتغطي مجتمعا محليا، أو تتوسع إلى منطقة جغرافية أكثر اتساعًا داخل البلد الواحد، في حين تشير "الأمراض الجائحة" إلى "الأمراض التي يمكن أن تصيب بلدًا بأكمله، أو عدة بلدان، بحيث يمكن أن تتخطى أكثر من قارة في العالم **(محمد ماجد، ٢٠٢٠: ٤)**.

٥- الإجراءات المنهجية للدراسة:

أ- المدخل المنهجي :

لما كانت الدراسة الراهنة دراسة وصفية كيفية، تستهدف التعرف على موقف الشركات في مصر تجاه جائحة فيروس كورونا من منطلق مسئوليتها المجتمعية، مقارنة ببعض الشركات الدولية الأخرى، وتحديدًا بعض الشركات الصينية، فإن "المدخل المقارن" هو المدخل الملائم للدراسة الراهنة؛ حيث تتم المقارنة الكيفية بين موقف بعض الشركات المصرية، والأخرى الصينية في كيفية استجابتهم لتداعيات جائحة كورونا على مجتمعاتهم، من منطلق مسئوليتهم المجتمعية، هذا

بجانب التركيز على عرض مقارن لتجربتين من الشركات الكبرى، إحداهما محلية، وهي "مجموعة شركات العربي" المصرية، والأخرى عالمية، وهي "مجموعة شركات علي بابا" الصينية، وتوضح ملاحق الدراسة فكرة عامة عن طبيعة عمل المجموعتين محل الدراسة.

ب- أدوات جمع البيانات الوصفية :

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على "مصادر البيانات الثانوية" كالتقارير الدورية الصادرة من "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" التابع "لمجلس الوزراء المصري"، والتقارير الدورية الصادرة عن "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"، و"سلسلة أوراق الأزمة" الدورية الصادرة عن "معهد التخطيط القومي"، وجميعها تقارير دورية مرتبطة بهذا الشأن، هذا بجانب الاعتماد أيضًا على الجرائد، والصحف، والمواقع الإلكترونية، الموثوقة، المحلية والعالمية، والتي تناولت أهم إسهامات الشركات محل الدراسة تجاه جائحة فيروس كورونا، سواء على المستوى المحلي لمجتمعاتهم، أو على المستوى العالمي، وقد روعي في اختيار مصادر البيانات الثانوية الشروط التالية :

- اتصالها الوثيق والمباشر بمتغيري الدراسة، الجائحة من ناحية، والمسئولية المجتمعية للشركتين من ناحية أخرى.
- حداثة التقارير والتحليلات والبيانات، وتحديدًا الفترة التي تزامنت مع ظهور الوباء وتطوره لجائحة، وصولاً لما بعد الجائحة، لذلك نجد أن الفترة الزمنية تنحصر في الفترة الزمنية اللاحقة لشهر مارس لسنة (٢٠٢٠) (وحتى استكمال التحليل المقارن للدراسة).
- هذا بجانب الأفضلية للتقارير والصحف الإلكترونية الرسمية، العالمية، والمحلية التي تضمنت بيانات، ومؤشرات سواء عن الشركات الصينية، وتحديدًا "مجموعة شركات علي بابا"، مثل: "صحيفة الشعب اليومية الصينية"، و"صحيفة الشرق الأوسط، أو عن الشركات المصرية، وتحديدًا

"مجموعة شركات العربي"، مثل: "صحيفة فرانس برس"، و"صحيفة القاهرة ٢٤"، وغيرها.

٦- الدراسات السابقة:

لما كان النسق العلمي ذا طبيعة تراكمية، تتطلب من الباحثين الإلمام قدر الجهد، بما سبق من جهد بحثي، وما تم جمعه من بيانات، وما تبلور من تصورات، فينطلقون من حيث انتهى غيرهم من المهتمين بنفس الموضوعات؛ لذا فإن الاطلاع على الدراسات السابقة في ميدان ما خطوة مهمة تسترجع ما مضى، ومن ثَمَّ يُستهدى بمجهوده الإيجابي، ومن ثم تنبه إلى المسار المنتظر في المستقبل **(محمود عبد الرشيد، ١٩٩٣: ١٠)**.

غير أن الاطلاع على الدراسات السابقة لا يستوجب الاطلاع على الدراسات ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة، أو الملتصقة به التصاقًا تامًا فقط، بل يجب على الباحثين الاطلاع على الدراسات السابقة، سواء مست الموضوع الذي يتناولونه من قريب أو من بعيد.

ومن هذين المنطلقين حاول الباحث الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع "المسئولية المجتمعية للشركات" وربطه بموضوعات أخرى، خاصة الموضوعات المرتبطة بالجوائح والأزمات، ويمكن تناول أهم هذه الدراسات على النحو التالي:

أ- دراسات سابقة ذات صلة مباشرة:

- ويأتي في مقدمة هذه الدراسات الدراسة التي أُجريت عن "المسئولية المجتمعية للشركات"، وتحديدًا شركة "روشيه" السويسرية للصناعات الدوائية (Van, L & Samii, R, 2008) والتي سلطت الضوء على التدابير التي اتخذتها شركة "روشيه"؛ لضمان توافر كميات كافية من عقار "تاميفلو"، الذي تصنعه الشركة لمكافحة فيروس "أنفلونزا

الخنازير"، وانطلاقًا من المسئولية المجتمعية للشركة السويسرية، اتخذت الشركة الإجراءات اللازمة لضمان توافر الإمدادات من هذا العقار، وكان من بين هذه الإجراءات تأسيس شبكة لتصنيع العقار في سائر أنحاء العالم على نفقتها الخاصة لضمان قدرتها على تلبية الطلب على العقار، وقد استنتجت الدراسة أن شركة "روشيه" قد حققت استثمارًا كبيرًا بفضل انطلاقها من مسئوليتها المجتمعية، فهي فعلت ما ينبغي أن يكون، وفي الوقت نفسه حصلت على ما ينبغي أن يكون أيضًا، هذا بجانب الحفاظ على سمعتها.

- كما استهدفت الدراسة التقويمية لـ"راكشيت" (Rakshit. P & Ravichandra. U, 2020) تسليط الضوء على الأعمال الخيرية، والتبرعات التي قدمتها العديد من منظمات المجتمع المدني، والشركات الكبرى في المجتمع الهندي خلال الفترة الحرجة لتفشي فيروس كورونا في "الهند"، سواء أكانت تلك الأعمال في شكل نقدي، أو في شكل عيني، انطلاقًا من مبدأ المسئولية المجتمعية، وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أنه على المرء الذي استفاد من مجتمعه في أوقات الرخاء، أن يرد الجميل لمجتمعه في أوقات الشدة، وقد اعتبرت الدراسة أن هذه الأوقات العصيبة كفيلة بإظهار المسئولية الفردية عند الأشخاص أولًا، في صورة الوحدة فيما بينهم، كما اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر الثانوية المتاحة عبر المقالات الإلكترونية، أو الصحف القومية والمحلية، وقد خلصت الدراسة إلى أن المسئولية المجتمعية للشركات يستحيل تفعيلها دون إيمان المسئولين في هذه الشركات بالمسئولية المجتمعية الذاتية أولًا.

- وحاولت "ديفشودري" (Devchoudhury. R, 2020: March 31) في مقالتها البحثية التعرض لمفهوم المسئولية المجتمعية للشركات في المجتمع الهندي أيضًا، ولكن مع التركيز على المفهوم، وتطبيقاته في الأوقات

الحرجة، خاصة في وقت انتشار فيروس كورونا، وأوضحت الورقة أن المسئولية المجتمعية للشركات في أوقات الجوائح تقتضي قيام الشركات بتحقيق توازن بين الضرورات الاقتصادية، والبيئية والاجتماعية - أطلقت عليه المقالة منهجية TBL- بحيث تلبي الشركات توقعات المساهمين، من تحقيق الربحية المطلوبة، وفي الوقت نفسه تسير TBL وCSR جنبًا إلى جنب، انطلاقًا من مبدأ أن أداء الشركات يجب ألا يتم تحديده من خلال أرباحها فقط، ولكن من خلال مدى التزامها بالمبادئ الرئيسة لـ TBL وهي العدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي، والجودة البيئية بالمعنى الشامل، وقد استنتجت الورقة أنه في ضوء الآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد، ستلتزم الشركات الهندية بتعديل سياساتها بحيث تكون أكثر استجابة تجاه التقلبات المجتمعية المختلفة الطارئة.

ب- دراسات سابقة ذات صلة غير مباشرة:

- ويأتي في مقدمة هذه الدراسات ما قدمه "عمر" (عادل عمر، ٢٠١٩)؛ بهدف إبراز فعالية القطاع الخاص في وقت الأزمات، باعتبار أن المسئولية المجتمعية مفهوم "شبكي كامل"، وقد افترضت الدراسة أنه إذا كان المجتمع يشكل الإطار الشامل الذي تسعى كل الأطراف إلى أداء مسئولياتهم المجتمعية؛ بهدف التأكيد على بقائه، واستقراره، فإن الشركات يجب أن يكون لها النصيب الأكبر من هذه المسئولية المجتمعية، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية التحليل الوصفي للأدبيات، والبحوث، والدراسات ذات الصلة، وقد استنتجت أن للشركات الدور الأكبر في وقت الأزمات، خاصة إذا عجزت الأنظمة السياسية عن الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الأزمات.
- واستهدفت دراسة "ابن فرج" (فلاح بن فرج، ٢٠١٧) قياس الاختلافات بين العاملين بالشركات الصناعية بمنطقة "الرياض" في "المملكة العربية

السعودية "في مدى أدائهم لبرامج المسئولية الاجتماعية المقدمة لهم وفقًا لعدد من المتغيرات الديموجرافية (العمر، المؤهل الدراسي، المستوى الوظيفي، الخبرة في العمل)، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب "المسح الشامل" لجميع الشركات محل الدراسة (والبالغ عددها (٢٨) شركة)، وقد أبرزت الدراسة أن لممارسة برامج المسئولية الاجتماعية من قبل الشركات وتحديدًا في وقت الأزمات الأثر الإيجابي على برامج إدارة الموارد البشرية.

- وحاول "كمال" (بدر الدين كمال وآخرون، ٢٠١٣) في دراسته التعرف على إسهامات الشركات الصناعية الكبرى، والمتوسطة، الواقعة في بعض مناطق "المملكة العربية السعودية"، وتحديدًا مناطق: (القصيم- جدة- الرياض- الشرقية) في القيام بأدوار استباقية، أو علاجية فيما يتعلق بحماية البيئة الداخلية (مجتمع الشركة)، والبيئة الخارجية (المجتمع خارج الشركة)، في ضوء مفهوم "المسئولية المجتمعية" في الأدبيات الحديثة، وكذلك تحديد الدور الرئيس للشركات الصناعية في حماية البيئة بعامة، وفي وقت الأزمات بخاصة، وقد اعتمدت الدراسة على منهج "المسح الاجتماعي" بالعينة، مستعينة بصحيفة "الاستبيان بالمقابلة"، وتطبيقها على عينة من المبحوثين العاملين في هذه الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: أن دور الشركات الصناعية في مساعدة المجتمع الخارجي للشركات في أوقات الكوارث والنكبات يتمثل في تقديم الدعم المادي من قبيل دعم الخدمات والأنشطة التي يجب أن تقوم بها الشركات من منطلق مسئوليتها المجتمعية.

- وتساءلت دراسة "نوال" (ضيافي نوال، ٢٠١٠) كيف يمكن للشركات أن تكون مسئولة اجتماعيًا عن مواردها البشرية، خاصة عندما يكون مجال هذه الشركات مرتبط بالبيئة، وصحة موظفيها؟ وللإجابة على هذا التساؤل

اعتمدت الدراسة على تصميم صحيفة استبيان بالمقابلة، وتطبيقها على عينة من العاملين بمؤسسة "شيالي" للأنابيب التي تقع بالمنطقة الصناعية لولاية "سيدي بلعباس" "بالجزائر"، وقد بلغ إجمالي العينة (٣١٩) مفردة من العاملين بالشركة، من رؤساء ومرءوسين، وهم إجمالي العاملين بالمؤسسة، هذا بجانب "دراسة حالة" المؤسسة نفسها؛ للتعرف على الأثر البيئي لهذه الشركة على المجتمع المحيط، وكذلك الموارد البشرية "العاملين فيها"، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن التزام الرؤساء في الشركة بمسئولياتهم الاجتماعية تجاه العاملين يزيد من ولاء العاملين للشركة واهتمامهم بها.

- واستهدفت دراسة "عمر" (غادة عمر، ٢٠٠٦) التعرف على أثر تبني مفهوم المسئولية الاجتماعية لدى العاملين على أداء المستشفيات بعناصرها الثلاثة: الأداء الاجتماعي، والبيئي، والمالي، خاصة في وقت انتشار الجوائح والأوبئة، وكذلك التعرف على العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للعاملين في المستشفى، وبين الكفاءة الطبية لديهم، وللإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها، طبقت الدراسة دراسة ميدانية على (٣٤) مستشفى خاصا في مدينة "عمان" "بالأردن"، حيث طبقت على العاملين والإداريين فيها استبيان بالمقابلة، هذا بجانب الاعتماد على سجلات المستشفى كمصادر ثانوية للدراسة، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تبني مفهوم المسئولية الاجتماعية للعاملين في المستشفيات محل الدراسة، وبين الأثر الاجتماعي والبيئي لهذه المستشفيات، وتظهر إيجابية هذا الأثر بقوة في أوقات انتشار الجوائح والأوبئة.

ج- موقف الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة :

بصفة عامة يوضح جدول رقم (١) – انظر ملاحق الدراسة- أوجه الشبه

والاختلاف بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة، مع توضيح بعض الإسهامات الجديدة التي تضيفها الدراسة الراهنة المتواضعة.

المحور الثاني - المنطلقات النظرية للدراسة:

تباينت النظريات المفسرة "للمسئولية المجتمعية للشركات" في وقت الأزمات بصفة عام؛ وذلك على اعتبار أن "الشركات" كيانات (اجتماعية اقتصادية) Socio-Economic، ومن ثَمَّ فإن تناول تفسير دورها يختلف من نظرية اجتماعية إلى أخرى، ومن نظرية اقتصادية، إلى أخرى، وانطلاقًا من مقولة "هندرسون"، التي تشير إلى "أن التصنيف يُعد ألزم اللزوميات للبحوث العلمية" **(فوزية دياب، ٢٠٠٣: ٧٧)**، فقد صنَّف الباحث أهم النظريات التي تناولت تفسير المسئولية المجتمعية للشركات إلى نظريات اجتماعية، وأخرى اقتصادية؛ وذلك بهدف التعرف على مبررات التزام الشركات بهذه المسئولية، أو مراعاتها، هذا بجانب الخروج بأهم مقولات وفروض تلك النظريات، في محاولة لصياغة مدخل نظري للدراسة الراهنة، يمكن الاستفادة منه عند التحليل، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

١– أهم النظريات الاجتماعية:

أ- نظرية النسق الاجتماعي:

ركزت "نظرية النسق الاجتماعي" على أهمية التكامل بين أجزاء النسق الواحد، والاعتماد المتبادل بين الوحدات الجزئية للنسق في الحالات التي تهدد كيانه، كالأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية. وهذا ما أكده "دوركايم"؛ فهو يرى أن كل ما يؤذي الرابطة الاجتماعية داخل النسق العام، والذي من شأنه يضعف مجتمع التضامن العضوي، ويؤثر على توازنه واستقراره، حالة مرضية لزم معها التكامل بين الوحدات الجزئية للنسق العام للتغلب عليها، وإلا سيتفاقم الأمر، وسيضر بالنسق العام ككل، وإذا تفاقم الأمر فإنما مرده من وجهة نظر "دوركايم" أزمة أخلاق داخل النسق العام للمجتمع (أحمد مجدي، ١٩٩٨: ٧٩).

ب- نظرية الأنساق المفتوحة:

وهي إحدى النظريات المشتقة من "نظرية النسق الاجتماعي"، المعنية بدراسة التنظيمات، والتي اهتمت بتحليل البنية الداخلية للشركات، والمؤسسات في علاقتها بالمحيط الخارجي؛ حيث تفترض هذه النظرية أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعيش الشركات، أو المؤسسات بمعزل عن المجتمع الذي توجد فيه، وعن البيئة الكلية، فهي تعتبر مجتمعا مصغرا عن المجتمع الكلي تتبادل معه التأثير والتأثر كنسق فرعي مفتوح.

وهذا ما أكده العديد من أنصار هذه النظرية؛ فقد اهتم "لويد وارنر" بالظروف المجتمعية الخارجية المحيطة بالمؤسسة أو بالشركة، ومنح مشكلات المجتمع المحلي الخارجية قيمة خاصة في دراسة الشركات كتنظيم اجتماعي، فالشركة كتنظيم اجتماعي لا توجد في فراغ، ويتوقف قدر كبير من فهمنا للبناء التنظيمي، وطابع الحياة الاجتماعية فيه على إدراكنا للإطار المجتمعي الذي يحيط به (طلعت إبراهيم، ٢٠٠٧: ١٠٤).

واقترح "هومانز" نموذجًا لدراسة الأنساق الاجتماعية بيَّن فيه أن أي نسق اجتماعي يعيش في وسط محيط اجتماعي يكون ذا ثلاثة أبعاد : المحيط الطبيعي (الأرض، الطقس ...الخ)، المحيط الثقافي (القيم، والمعايير الاجتماعية)، والمحيط التكنولوجي، ويرى أنه توجد علاقة وثيقة بين النسق الداخلي للشركة أو المؤسسة، وبين النسق الخارجي المرتبط بالمجتمع المحيط، ولزم على المؤسسة أن تتبادل التأثير والتأثر، إذا أريد لها البقاء والنجاح، بل الأمر لا يمنع ضرورة تقديم الدعم اللازم إن أمكن عند الضرورة، في صورة اعتماد متبادل بين النسق الداخلي والخارجي للمؤسسة (السيد رشاد، وآخرون، ٢٠٠٨: ٧٦).

وفي كل الأحوال يتضح أن "مدرسة الأنساق المفتوحة" قد قدمت نموذجًا للأنساق الرشيدة، التي تفترض أن الشركات تؤدي أعمالها كأنساق مفتوحة، وعلى الإدارة الناجحة فيها أن تبحث عن البناء التنظيمي الأكثر ملاءمة مع الضغوط والظروف المحيطة بالشركة أو المؤسسة، لتحقيق كفاءة التنظيم.

٢- أهم النظريات الاقتصادية:

أ- نظرية المساهمين:

وتعرف أيضًا بالنظرية الكلاسيكية، وقد أطلقها الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" عام (١٩٧٠) **(Friedman. M, 1970)**، حيث تفترض أن الشركات تحقق مسئوليتها المجتمعية من خلال: سداد أجور العاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع، والخدمات للمستهلكين والعملاء، مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات، التي تقوم بتهيئة السوق للسماح بالتجارة أو المرابحة، وأخيرًا احترام الشركات لسيادة القانون من خلال احترامها للعقود المبرمة: (Jensen. M, 2001: 297:298).

ويفترض أنصار هذه النظرية أنها بهذه الوظائف تتبنى الحد الأدنى من المسئولية المجتمعية؛ وذلك لأنها بتحقيقها أقصى قدر من الأرباح للمساهمين، وخلق فرص عمل في المجتمع الذي يتم المساهمة، أو المضاربة فيه، بجانب المساهمات في مجال الضرائب، فإنها تحقق مسئولية اقتصادية هي في الأساس جزء لا يتجزأ من المسئولية المجتمعية (Aguilera. R, et al, 2006: 148)

ويؤكد مؤيدو هذه النظرية أن التزام الشركات بكافة القوانين والتشريعات المنظمة، والتزامها بمراعاة العاملين، واحترام المجتمع، والبيئة المحيطة هو في حد ذاته أساس بقائها، فهو نوع من المقايضة، وتبادل المصلحة (Cotei. C & Farhat. J, 2009: 1:4) ومن ثم فإن مراعاتها المسئولية المجتمعية مبررها هو تبادل المنفعة.

ب- نظرية أصحاب المصلحة:

اكتسبت "نظرية أصحاب المصلحة" شهرة واسعة منذ أن نشر "إدوار فريمان" كتابه التاريخي، الموسوم بـ"الإدارة الاستراتيجية: مدخل أصحاب المصلحة"، عام (١٩٨٤) (Donaldson. T & Preston. L, 1995: 65)، وتُعد

"نظرية أصحاب المصلحة" بمثابة نظرية محورية عند دراسة الشركات، ودورها الاجتماعي والتنموي؛ حيث تقوم النظرية على فكرة أنه يصعب الوقوف على ذلك الدور، بدون تحديد من هم الأفراد، والجماعات، والمجتمعات المحلية الإقليمية، أو القومية، أو العالمية الذين يتأثرون سلبًا، أو إيجابًا بممارسات الشركات في أي مجتمع، فالنظرية جاءت لتقدم بديلًا عن الفكر الكلاسيكي الذي عبَّرت عنه "نظرية المساهمين"، حيث توسعت النظرية من مجال دور الشركات في المجتمع، وتعظيم المنفعة لكل أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة، من: حملة الأسهم، والعاملين بها، والعملاء معها، والبيئة المحيطة بها، والمجتمع المحلي الذي تقع فيه، والمجتمع ككل (Verdeyen. V, et al, 2004: 326).

وفي إطار "نظرية أصحاب المصلحة" تُعد المسئولية المجتمعية للشركات أداة رئيسة لتحقيق الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والبيئي للمجتمعات (براق محمد، وقمان مصطفى، ٢٠١٢: ٥)؛ فهي ترتكز على فرضية أن الشركات لا يمكن أن تحصر توجهها في هدف واحد فقط وهو الربح، بل يجب أن تكون مسئولة تجاه كل من يتواجد ضمن الرهانات المتعلقة بالأنشطة التي تديرها هذه الشركة، سواء أكانوا الأفراد، أو البيئة، أو المجتمع، وكل الأطراف ذات المصلحة (حسناء مشري، ومستالة سفيان، ٢٠١٩: ١٠٣).

ج- نظرية العقد الاجتماعي:

تتلخص نظرية "العقد الاجتماعي" [١] في أن القوة المجتمعية للشركات تتعمق في الأجل الطويل بقدر ما تمارسه من أعمال خيرية طوعية لتنمية المجتمع الذي يرعى وجودها (Garriga. E & Mele. D, 2004: 53)، مؤكدة على وجود علاقة تعاقدية بين الشركات والمجتمع، باعتبارها مواطنًا صالحًا في المجتمع الذي تتواجد فيه، وعليها أن تسهم بشكل طوعي في تنميته، والنهوض به بصفة عامة، ودعم استقراره في الأوقات الحرجة والظروف الطارئة، التي تهدد هذا الاستقرار بصفة خاصة.

كما تدعم النظرية فكرة قيام الشركات بأعمال اجتماعية بحتة لا تعود عليها بأي مقابل مادي، كالإنفاق على إنشاء مستشفى، أو تمويل جمعية خيرية... يكون من شأنه أن يدعم وجود علاقة جيدة مستدامة بينها، وبين المجتمع الذي تتواجد فيه، وأيضًا يدعم ولاء العملاء، والمتعاملين معها، بحيث تصبح الممارسة الاجتماعية لها، تعبيرًا عن تحسين سمعتها، وزيادة حصتها السوقية في الأمد الطويل (Campell. J, 2007: 949 : 950).

وبعد هذا العرض يمكننا صياغة مدخل نظري للدراسة الراهنة، في ضوء هذه المداخل النظرية الاجتماعية منها والاقتصادية، بحيث يمكن الاستفادة منه في الإطار التحليلي، ويمكننا عرض هذا المدخل النظري في جدول رقم (٢) (انظر ملاحق الدراسة).

المحور الثالث - الإطار التحليلي المقارن للدراسة :

ستجيب الدراسة من خلال هذا المحور التحليلي عن تساؤلاتها الفرعية، ومن أجل ذلك سينقسم هذا المحور إلى قسمين رئيسين، بحيث يستعرض القسم الأول في الجزء الأول منه لعرض عام لـ"مجموعة شركات العربي"، من حيث أهم الإسهامات التي قدمتها من منطلق مسئوليتها المجتمعية تجاه جائحة فيروس كورونا المستجد، مع التطرق إلى موقف الحكومة المصرية - بصفة عامة – تجاه الجائحة، وكذلك التطرق إلى موقف بعض الشركات الأخرى في مصر تجاهها، في حين يتناول الجزء الآخر من هذا القسم تحليل موقف المجموعة تجاه الجائحة، بحيث يشتمل التحليل على: تحليل عام لموقف المجموعة تجاه الجائحة، وأسلوب تعاملها معها، مقارنة ببعض الشركات الأخرى المحلية في مصر، وتحليل خاص مرتبط بكيفية استجابة المجموعة لتداعيات الجائحة، مع محاولة تقديم تفسير لمنطلق المجموعة لمسئوليتها المجتمعة تجاه الجائحة في ضوء المداخل النظرية التي سبق وعرضت لها الدراسة، وأخيرًا تحليل مرتبط بعرض بعض أوجه القصور في تعاملها تجاه الجائحة. وفي كل الأقسام ستحرص الدراسة على ربط

موقف "مجموعة شركات العربي" ومسئوليتها المجتمعية تجاه الجائحة بنتائج الدراسات السابقة التي سبق وأن عرضت الدراسة لها، إن وجدت الدراسة ما يناظرها من نتائج، أو مواقف تتفق، أو تختلف مع موقف "مجموعة شركات العربي".

أما القسم الثاني في العرض فسيسير في الاتجاه السابق نفسه، ولكن بالتطبيق على "مجموعة شركات علي بابا"، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

أولًا - مجموعة شركات العربي :

١.أهم إسهامات مجموعة شركات العربي تجاه جائحة فيروس كورونا في مصر:

أُعلنت حالة الطوارئ الصحية في مصر في (١٩) مارس (٢٠٢٠)، والتي أُقرت بغلق المقاهي، والمطاعم، والمراكز التجارية، والأندية الرياضية، والشعبية، ومراكز الشباب، ولم تعلن مصر عن حظر التجوال إلا في (٢٥) مارس (٢٠٢٠) من الساعة السابعة مساءً إلى الساعة السادسة صباحًا ("فيروس كورونا: مصر تغلق المقاهي والمطاعم والمراكز التجارية من الساعة السابعة مساءً حتى السادسة صباحًا"، ٢٠٢٠: ١٩ مارس).

كما عُلقت العملية التعليمية في المدارس، والجامعات في مصر في (١٥) مارس (٢٠٢٠)، وبعد إعلان الحكومة المصرية حالة الطوارئ، نشرت القوات المسلحة قواتها، ومعداتها لتعقيم المناطق والمرافق العامة بمختلف المعقمات.

في الوقت نفسه أعلنت مصر إجراءاتها، ومخصصاتها المالية لمعالجة التداعيات الاقتصادية لانتشار الفيروس، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي كان من أهمها: تخصيص "وزارة المالية" المصرية حزمة قدرها (١٠٠) مليار جنيه مصري، أى ما يعادل (٦,٣) مليارات من الدولار الأمريكي، لمواجهة الآثار المحتملة لانتشار الفيروس، وتم إلغاء الرسوم المطبقة على القروض البنكية

لدعم المشروعات الشبابية مدة ستة أشهر، كما تم تخصيص مليار جنيه للمصدرين خلال شهري مارس، وأبريل (٢٠٢٠) لسداد جزءٍ من مستحقاتهم، كما تأجل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع، والمنشآت السياحية مدة ثلاثة أشهر (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠: ٢٧).

هذا بجانب استجابة بعض الشركات الأخرى في مصر لتداعيات انتشار الفيروس، ويمكن للباحث تلخيص أهم الشركات الكبرى في مصر، التي قدمت يد العون من منطلق مسئوليتها المجتمعية في جدول رقم (٣) [(٢)]، (انظر الملاحق).

ومع بداية أزمة فيروس كورونا، وتداعياته، ظهر العديد من المستثمرين ورجال الأعمال في مصر الذين يبكون الخسائر المحتملة، ويطالبون الدولة بعودة الحياة لطبيعتها سريعًا، بغض النظر عن النتائج، أو التكلفة (وتحديدًا التكلفة البشرية)، كما أصدر آخرون قرارات بتسريح عددٍ من العاملين، أو بالخصم من رواتبهم، إلا أن "مجموعة شركات العربي" كانت لها مواقف وآراء أخرى لمواجهة هذه الجائحة، انطلاقًا من تبنيها لمسئوليتها المجتمعية، وفيما يلي ترصد الدراسة أهم إسهامات مجموعة العربي تجاه أزمة فيروس كورونا في مصر، انطلاقًا من مسئوليتها المجتمعية، وذلك على النحو التالي:

- منح إجازة مدفوعة الأجر كاملًا، لمدة أسبوعين لعمال المجموعة، للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، منذ بداية تفشي ظهوره في مصر، أي منذ يوم (٢٨) مارس (٢٠٢٠)، وهذه الإجازة تكون لجميع مصانع مجموعة العربي في كل من المحافظات المصرية: القليوبية، والمنوفية، وبني سويف، وأسيوط ("محمد العربي لموظفي شركته: ما تقلقوش أبدًا... ربنا معانا ومش هنتخلى عن حد"، ٢٠٢٠: ٦ إبريل).
- توعية العاملين في المجموعة يوميًا، عند العودة، والكشف عليهم، ومتابعة حالتهم الصحية قبل بدء يوم العمل، لعزل أي شخص يعاني المرض، لحين شفائه، مع استمرارية منحه أجره كاملًا (دعاء حسني، ٢٠٢٠: ٢٨ مارس).

- تخصيص مستشفى الشروق الخاصة، الكائنة بمحافظة المنوفية، كمستشفى عزل لموظفي المجموعة المصابين بفيروس كورونا، مع توفير الخدمات الطبية اللازمة، أثناء تواجد الحالات، وأيضًا إجراء الفحوصات الطبية، والعلاج والمتابعة بعد خروج الحالات (محمد الموجي، ٢٠٢٠: ٩ يونيو).
- ومنعًا للاختلاط، وتحقيق التباعد الجسدي، وفرت المجموعة في كل فروعها للعاملين خطوط نقل خاصة؛ لنقلهم من مقر العمل إلى منازلهم، والعكس، مع الحرص على متابعة تحرك كل العاملين لأي سبب داخل المحافظة، وتوفير الأدوات الوقائية من كمامات، ومطهرات وغيره لهم (دعاء حسني، ٢٠٢٠: ٢٨ مارس).
- الحرص على رفع وعي العاملين، والتأكيد لهم أن صحتهم مسئولية المجموعة، ولا يمكن التهاون فيها، وأن استجابتهم للتعليمات، ستجنبهم الوقوع في مشاكل عديدة (دعاء حسني، ٢٠٢٠: ٢٨ مارس).
- مد مستشفيات الحميات، والحجر الصحي بأجهزة منقية للهواء بلغت (٥٠٠) جهاز، مع توصيل المساعدات الغذائية، والمادية للمتضررين البالغ عددهم تقريبًا (٣٠) ألف أسرة (محمد الموجي، ٢٠٢٠: ٩ يونيو).
- شن حملات تطهير، وتعقيم لكافة فروع المجموعة، ومعارضها في جميع أنحاء الجمهورية بشكل دوري؛ للحد من احتمالية الإصابة بالفيروس، مع تدريب الفنيين بقطاع خدمة العملاء على طرق التطهير الذاتي قبل عملية الصيانة وبعدها (محمد الموجي، ٢٠٢٠: ٩ يونيو).
- توفير (١٤٠) سريرًا في محافظة المنوفية دعمًا للمنظومة الصحية لمواجهة الفيروس، مجهزة بأحدث أجهزة التنفس الصناعي ("من العربي إلى ساويرس: مواقع التواصل تقارن بين مواقف رجال الأعمال تجاه كورونا"، ٢٠٢٠: ٧ إبريل).

٢. تحليل موقف مجموعة شركات العربي :

أ- تحليل عام:

- يُظهر عرض إسهامات مجموعة العربي من منطلق مسئوليتها المجتمعية بصفة عامة "تأصيل ثقافة المسئولية المجتمعية" لدى الإدارة العليا للمجموعة، المتمثلة في مؤسسيها، ويظهر ذلك بقوة من خلال "رسالة" المجموعة التنموية[٣]، التي تؤكد على أهمية الدور المجتمعي للمجموعة، خاصة "الاقتصادي"، وكذلك تأكيدها على أهمية الشراكة المجتمعية مع المؤسسات الحكومية للدولة ("المسئولية الاجتماعية"، (٢٠٢٠))، وهذا يعكس نجاح المجموعة، واستمرارها بقوة على الساحة الاقتصادية منذ عام (١٩٦٤)، ومضيها قُدمًا في طريق العالمية، وتحقيق النجاح.

وهذا يتفق مع ما أشار إليه "ديفيد جونز"، صاحب كتاب "الريادة وأسرار الانطلاق في دنيا الأعمال" (ديفيد جونز، ٢٠١٦) حينما أشار إلى أن: " داخل الشركات الكبرى غالبًا ما يكون هناك كبار تنفيذيون يفهمون أن المضي قُدمًا من منطلق المسئولية المجتمعية، ومن منطلق تحقيق الاستدامة، هما بعينهما الطريق إلى الأمام لصالح شركاتهم".

كما يتفق أيضًا مع إحدى نتائج الدراسة التقويمية التي قدماها كل من "راكشيت" و"فيرا فالي"، والتي أشارا فيها إلى أن القيادة الرشيدة للشركات تقتضي مراعاة مسئوليتها المجتمعية.

- إن الانفتاح على العالم الخارجي قد أضاف الكثير إلى مؤسسيها، فيما يتعلق بتعميق ثقافة "المسئولية المجتمعية"؛ فالتشارك مع شركة "توشيبا" اليابانية، و"لاجيرمانيا" الإيطالية الأوربية ("المسئولية الاجتماعية"، (٢٠٢٠))، قد أسهم كثيرًا في حرص المجموعة على مساندة المجتمع الخارجي للخروج به إلى بر الأمان، سواء في الأوقات العادية، ولا سيما وقت الأزمات، وهذا أمر بالغ الأهمية يفرض علينا مسألة الاقتداء، والأخذ

بقيمة "القدوة" والتأكيد عليها.

- كما يُظهر عرض إسهامات مجموعة العربي أنه على الرغم من تخصص المجموعة في تصنيع، وتسويق الأجهزة الإلكترونية ("المسئولية الاجتماعية"، (٢٠٢٠))، إلا أن التخصص لم يكن عائقًا أبدًا في حرص المجموعة على تنوع أنشطتها التي تقوم بها من منطلق مسئوليتها المجتمعية؛ فالمجموعة لديها أنشطة تتعلق بالحفاظ على البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة، وأنشطة أخرى تتعلق بالصحة والحفاظ عليها، وأنشطة ثالثة تتعلق بالتعليم، والنهوض به... وهذا ما يتفق تمامًا مع الرؤية الحديثة لمفهوم المسئولية المجتمعية للشركات، والتي تنادي بأهمية تحقيق الشركات لعملية التوازن بين الضرورات الاقتصادية للشركة مع الضرورات البيئية، والاجتماعية، والصحية والتعليمية.

وهذه الجزئية تتفق تمامًا مع ما أكدته الورقة البحثية لـ"ديفشودري" Devchoudhury والتي سبق وأن عرضت الدراسة لها في عرض الدراسات السابقة.

ب- تحليل خاص مرتبط بموقف مجموعة العربي تجاه الجائحة مقارنة ببعض الشركات الأخرى:

يظهر العرض السابق لعرض موقف الشركات في مصر بعامة، ومجموعة شركات العربي بخاصة تجاه تداعيات الجائحة، وجود صور مختلفة لأسلوب تعاطي الشركات مع الأزمة من وجهة نظر المسئولية المجتمعية بحيث يمكن تمييزه في قسمين:

- **القسم الأول،** يمثله "مجموعة شركات العربي"، وهو المتفهم للمسئولية المجتمعية، ولدوره الاجتماعي، ويدرك أنه يجب على الجميع، من حكومات، ومؤسسات وشركات خاصة، وأفراد أن يكونوا فريقًا واحدًا، وفي قارب واحد، يعملون من أجل مصلحة الجميع، ومن أجل احتواء

الأزمة التي طالت الجميع دون تفرقة (حنان رجائي، ٢٠٢٠: ٨).

- **القسم الثاني**، ويمثله "مجموعة شركات مثل: "أوراسكوم"، و"مجموعة شركات حسين صبور"، التى الذي أظهرت الأزمة غياب ثقافة المسئولية المجتمعية لديهم، وعدم إدراكهم للدور الأخلاقي الواجب تجاه مجتمعهم، خاصة في الأوقات الحرجة، وقد تجسد توجه هذا القسم من هذه الشركات في العديد من الممارسات، والتي كان من أهمها:

  - تخفيض أجور العمال مقابل الاستمرار في العمل (لمن يريد).
  - تسريح بعض العمالة.
  - الدعوات المتتالية بضرورة تخفيف الحظر، وتخفيف الإجراءات الاحترازية، مع ضرورة استئناف العمل والإنتاج، ونزول العمال للعمل في ظل تفشي جائحة كورونا، وارتفاع عدد المصابين، والضغط على الحكومة لإقناعها بذلك (محمد علواني، ٢٠٢٠: ١٨ مارس).

وهذا للأسف يعكس العديد من مواطن الضعف لدى هذه النماذج من الشركات فيما يتعلق بالدور المجتمعي لهم من منطلق مسئوليتهم المجتمعية، لنقص الوعي بمفهوم المسئولية المجتمعية، وعدم وجود استراتيجية محددة للمسئولية المجتمعية، تحدد مسئولية القطاع الخاص، في التعامل مع الأزمات، الأمر الذي يعكس ضعف مشاركة القطاع الخاص في احتواء الأزمة، ولعل ذلك مرده التشريعات والقوانين التي أضعفت من دوره.

ج- تحليل خاص مرتبط بكيفية استجابة مجموعة العربي لتداعيات الجائحة من منطلق مسئوليتها المجتمعية:

يمكن تقسيم استجابة مجموعة العربي لتداعيات الجائحة، ونوعية المساهمات المقدمة منها إلى ثلاث استجابات (حنان رجائي، ٢٠٢٠: ١٤ - ١٥):

- **استجابات خاصة بالحفاظ على الصحة العامة وسلامة العمال والمواطنين:**

وتتمثل تلك الاستجابة في العديد من الممارسات، والتي كان من أهمها:

- تحقيق التباعد بين العمال في الشركات للمحافظة على صحتهم وتحقيق مستوى أمان اجتماعي كافٍ.
- تنفيذ عمليات تطهير يومية للمصانع، وتوفير كافة الإجراءات الوقائية.
- توفير المستلزمات الوقائية من مطهرات وأقنعة وقفازات، وتوزيعها مجانًا على العاملين.

- **استجابات خاصة بالحفاظ على حقوق العاملين:**

وتتمثل أهم صور تلك الاستجابة في العديد من الممارسات، أهمها:

- الاستمرار في دفع الأجور كاملة للموظفين والعمال، على الأقل في الأسابيع والشهور الأولى للإعلان.
- تقليل ساعات العمل، وتقليل كثافة تواجدهم.
- منح العاملين إجازات مدفوعة الأجر لرعاية أسرهم في حالة الإصابة.
- تخصيص مستشفى خاصة للموظفين والعمال المصابين بفيروس كورونا، كعزل صحي.

- **استجابات خاصة بحماية المجتمع الخارجي من تداعيات الجائحة:**

وتتمثل أهم صور تلك الاستجابة في العديد من الممارسات، أهمها:

- تقديم جزء من خدمات الشركة ومنتجاتها بأسعار مخفضة، وبهامش ربح محدود؛ تخفيفًا عن كاهل المواطنين.
- نشر الوعي بالإجراءات الاحترازية والوقائية اللازمة، للحد من نشر العدوى بين أفراد المجتمع.

- مد المستشفيات (الحميات والحجر الصحي) بالعديد من الأجهزة الطبية اللازمة، والأسرة المجهزة.

ويبدو، وفي ضوء التحليل السابق أن مبررات انطلاق "مجموعة شركات العربي" من مسئوليتها المجتمعية تجاه الجائحة في المجتمع المصري، وفي ضوء المداخل النظرية المختلفة (الاجتماعية والاقتصادية) والتي سبق وأن عرضت لها الدراسة، تتحد في ضوء منطلقات نظرية "النسق الاجتماعي"، وخاصة من خلال ما أكده "بارسونز" حينما أشار إلى أن للنسق أربع وظائف، أهمها وظيفة التكيف مع المستجدات خاصة في المجتمع الخارجي للنسق العام، ومن ثم فإن حدوث أي أمر طارئ يهدد كيان النسق العام، يلزِم النسق الفرعي- وهو ما يمثله هنا الشركات- بمبادلة النسق العام بأدوار تسانده لمواجهة تهديده، وإلا فإن النسق العام سيناله الخطر، ومن ثم سينال النسق الفرعي الخطر ذاته أيضًا، شريطة أن تكون هذه المبادلة التكيفية نابعة من قيم أخلاقية تحكم أفعال القائمين على هذا النسق الفرعي.

أيضًا التعامل الرشيد من إدارة مجموعة العربي يجعل تفسير مبررات المجموعة في تعاملها مع تداعيات الجائحة في مصر من منطلق المسئولية المجتمعية أقرب إلى افتراضات "نظرية الأنساق المفتوحة"، والتي تشير ملامح فروضها أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعيش الشركات بمعزل عن المجتمع الذي توجد فيه؛ فهي تعتبر مجتمعاً مصغراً من المجتمع الكلي، تتبادل معه التأثير والتأثر كنسق فرعي مفتوح، وأن الشركات تؤدي أعمالها كأنساق مفتوحة، وعلى الإدارة الناجحة الرشيدة فيها أن تبحث عن البناء التنظيمي الأكثر تكيفًا مع الضغوط والظروف المحيطة بالشركة، لتحقيق كفاءة التنظيم.

د- بعض أوجه القصور في تعامل مجموعة العربي مع الجائحة:

مع أهمية مظاهر نجاح "مجموعة شركات العربي" في مساهمتها لاحتواء تداعيات الجائحة على المجتمع المصري، إلا أنه كانت هناك بعض أوجه القصور

في التعامل مع تداعيات الجائحة من منطلق مسئوليتها المجتمعية نذكر منها:

- **عدم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي:**

فعلى الرغم من تخصص مجموعة العربي في مجال الأجهزة الإليكترونية، وكذلك مشاركتها مع كبرى الشركات اليابانية المتخصصة أيضًا في المجال نفسه، فإن المجموعة لم توفر- أو تعتمد - على أية تقنيات حديثة، والتي تعتمد على ما يسمى بـ "الأتمتة"[٤] Automation لمواجهة أزمة الفيروس، أو اكتشاف الحالات المصابة، أو لتطهير المصانع، وخطوط الإنتاج، خاصة وأن "شركات العربي" بحجم استثماراتها، ورأسمالها لديها القدرة على توفير ذلك.

- **القصور في دعم أنشطة البحث والتطوير للوقوف على لقاح للفيروس:**

فعلى الرغم من أنشطة مجموعة العربي المحلية لدعم التعليم، والبحث العلمي بصفة عامة، فإن المجموعة لم يُرَ منها أي تدخلٍ في دعم أي نشاط بحثي مرتبط، سواء بمعرفة التركيب الجيني للفيروس، أو عمليات تطوير للقاح اللازم، والمناسب في أقرب وقت، الأمر الذي كان سيدعم البحث العلمي في مصر للوقوف على لقاح مناسب في أقرب وقت.

- **الغياب التام "لمجموعة العربي" من حيث نشر مساهمتها تجاه الجائحة من خلال الإعلام ووسائله:**

فنحن نعلم تمام العلم أن الإيجابيات تحتاج إلى النشر والإعلان عنها، ليس تفاخرًا، ولكن من باب حث الآخرين على الامتثال لهذه الأعمال، والاقتداء بها، إلا أن مجموعة العربي لم تُفعِّل لنفسها قناة على "اليوتيوب" مثلًا، أو تعلن عما قدمته، أو ما تقدمه للآخرين بأي وسيلة إعلامية أخرى، وهذا أمر قد يعكس وجهة نظر، فقد يكون السبب هو أن إدارة الشركة تفضل أن تفعل الخير في صمت، ولكن هذا الأمر تحديدًا لا يحتاج إلى السرية، وإنما يتطلب الإذعان له، لحث الآخرين من الشركات الكبرى على الغيرة المحمودة، ومد يد العون تجاه المساعدة في التخفيف

من تداعيات الجائحة، وهذا قد يتحقق بالتعرف على مساهمات الآخرين، من خلال الإعلام ووسائله، لا من خلال الصمت والتكتم.

ثانيًا - مجموعة شركات علي بابا :

١. أهم إسهامات مجموعة شركات علي بابا تجاه جائحة فيروس كورونا:

على غرار ما سبق عرضه في التجربة المصرية يود الباحث أولاً إلقاء الضوء على كيفية استجابة الصين، وبعض الشركات الصينية لتداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا؛ من باب وصف المشهد المقارن بموقف الحكومة المصرية بصفة عامة، ثم نتناول الحديث عن أهم إسهامات "مجموعة شركات علي بابا" تجاه الجائحة في الصين.

أما عن كيفية استجابة الحكومة الصينية فقد تأخرت في إخطار "منظمة الصحة العالمية" بشأن ظهور الفيروس الجديد، كما تأخرت أسابيع قبل أن تشرع في اتخاذ الخطوات لمواجهته، وقد فسح المجال لانتشار غير منضبط للفيروس في الفترة من (٨) ديسمبر (٢٠١٩) - تاريخ تسجيل الإصابة الأولى رسميًا لدى السلطات الصينية- إلى (٣١) ديسمبر (٢٠١٩) - تاريخ إبلاغها منظمة الصحة العالمية - حيث انتشر الفيروس انتشارًا واسعًا في إقليم هوبي، وربما بدأت عملية نقله إلى أوروبا منذ تلك الفترة، غير أن الحكومة الصينية سرعان ما أعلنت حالة طوارئ شملت فرض حجر صحي شامل ومشدد على مدينة ووهان، ثم على إقليم هوبي برمته (حوالي (٦٠) مليون نسمة)، لكن هذا الإجراء لم يكن مجرد حجر صحي، لقد كان إغلاقًا كاملًا للإقليم فرضته السلطات الصينية بأدوات أمنية، وعسكرية شديدة الصرامة؛ حيث لم تكتف بتعليق الرحلات الجوية، وحظر التجول، وفرض إجراءات التباعد الجسدي، وغلق المدارس والمصانع ومباني العمل، لكنها فرضت أيضًا نقاط تفتيش على الطرق الرئيسة المؤدية إلى مختلف مدن الإقليم (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠: ٤).

ولم تكن هذه الاستجابة مقصورة على الحكومة الصينية فقط، ولكنها امتدت

للعديد من الشركات الكبرى الصينية الأخرى؛ والتي ضربت أروع الأمثلة في المساندة الفعالة والحيوية تجاه الأزمة، حتى أضحت مثالًا ناصعًا للأدوار المثالية التي تقوم بها الشركات، ومؤسسات المجتمع المدني في وقت الأزمات، تجاه البلد الذي يحتويها ويحتوي استثماراتها، ويمكن للباحث في جدول رقم (٤) [٥] (انظر ملاحق الدراسة) تلخيص أهم الشركات التي قدمت يد العون من منطلق مسئوليتها المجتمعية في الصين، مع توضيح أهم الأدوار التي قامت بها.

ويظهر جدول رقم (٤) مدى استجابة العديد من الشركات الكبرى الصينية؛ لمواجهة الجائحة داخل "الصين" بصفة عامة، ومدينة "ووهان" بصفة خاصة، ولا شك أن المزايا التقنية التخصصية لطبيعة عمل الشركات كان لها دور مهم في مشاركة الشركات الصينية في حرب الصين على الوباء، هذا بجانب تفهم الجميع لمسئوليتهم المجتمعية، ودورهم الاجتماعي، وإدراكهم أن الجميع أصبح في قارب واحد، يجب أن يعملوا معًا من أجل احتواء الأزمة.

ويمكن الإشارة سريعًا إلى أهم إسهامات "مجموعة شركات علي بابا" تجاه أزمة جائحة كورونا حول العالم من منطلق مسئوليتها المجتمعية في النقاط التالية:

- التبرع بـ (٥٠٠) ألف وحدة لاختبار الإصابة بفيروس كورونا، ومليون كمامة طبية للولايات المتحدة الأمريكية (محمد الشرقاوي، ٢٠٢٠: ٣٠ مارس).
- إرسال (٥٠٠) جهاز تنفس، وكميات كبيرة من المواد الطبية إلى (٥٠) دولة أفريقية على رأسهم دولة أثيوبيا، ومليون مجموعة من معدات أخذ عينات الفيروس وكواشف الاستخراج، و(٢٠٠٠٠٠) طقم من الملابس والأقنعة الواقية، و(٥٠٠) ألف زوج من القفازات ("تقرير: شركات الإنترنت الصينية في ساحات محاربة الوباء العالمية"، ٢٠٢٠: ٢٧ إبريل).
- إرسال (٣٠٠) ألف قناع واق للوجه إلى مطار "ليج" ببلجيكا، وتم تسليم

الشحنة إلى معهد "Sciensano" للصحة العامة في بلجيكا ("وصول (٣٠٠) ألف قناع واق للوجه من الصين إلى بلجيكا"، ٢٠٢٠: ١٧ مارس).

- إرسال شحنة مستلزمات طبية إلى "وزارة الصحة والسكان" في مصر، بلغت قيمتها (٨٦٠) ألف دولار أمريكي، أي حوالي (١٣) مليون جنيه ونصف المليون، وشملت الشحنة (٣٠) جهاز تنفس صناعي، و(٣٥٠) ألف كمامة، و(٥٠) ألف كاشف للفيروس المستجد (٣٥٠ ألف كمامة هدية من مؤسسة علي بابا الصينية لوزارة الصحة، ٢٠٢٠: ١٥ مايو).
- دعم القطاع الصحي للأردن بـ (١٠٠) ألف شريحة فحص لاختبار فيروس كورونا المستجد، ومجموعة من المعدات الطبية الأخرى، تشمل (٣٠) وحدة من جهاز "الضغط الإيجابي المستمر لمجرى الهواء ذي المستوى الثنائي" (BiPAP)، و(٣٠٠) ألف كمامة طبية، و(٥٠) جهازًا لقياس الحرارة عن بُعد بالأشعة تحت الحمراء، إضافة إلى (١٠) آلاف أطقم طبية واقية للكوادر الطبية في أقسام العزل ("مؤسسة علي بابا الصينية تتبرع بـ (١٠٠) ألف شريحة فحص كورونا للأردن"، ٢٠٢٠: ٤ إبريل).
- إرسال (٢٠٠,٠٠٠) مجموعة اختبار لروسيا، بالإضافة إلى التبرع بأجهزة طبية أساسية لسبع دول آسيوية هي: أذربيجان، ويوتان، والهند، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان، وفيتنام، وتتمثل تلك الأجهزة الطبية في (١,٧) مليون قناع وجه، و(١٦٥) ألف مجموعة اختبار، بالإضافة إلى ملابس واقية، ومعدات طبية أخرى مثل: أجهزة التنفس ("علي بابا يعلن دفعة تبرعات جديدة لـ(٧) دول هاجمها فيروس كورونا"، ٢٠٢٠: ٢٩ مارس).

هذه كانت إشارات سريعة لبعض الإسهامات التي قدمتها "مجموعة شركات

علي بابا" لأكثر من (١٥٠) دولة حول العالم، مما جعلت Candid – وهي هيئة مراقبة خيرية، مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تتابع التبرعات الخيرية الخاصة - تضع "مجموعة شركات علي بابا" في المرتبة (١٢) على قائمة المتبرعين لمكافحة تداعيات جائحة فيروس كورونا حول العالم.

وإذا كانت "مجموعة شركات علي بابا" لها الفضل في شحن الإمدادات الطبية حول العالم، فكان لها نصيب الأسد في تقديم يد العون إلى "الصين"، بل كانت من الشركات الرائدة التي أسهمت بدور كبير في مواجهة الأزمة بدافع المسئولية المجتمعية على المستوى المحلي، وكان من أهم إسهاماتها:

- إنشاء صندوق خاص بقيمة مليار يوان؛ لدعم الإمدادات الطبية في "ووهان"، مركز انتشار الفيروس، وتخصيص الصندوق لشراء اللوازم الطبية والأدوية من الداخل والخارج، وسيتم تسليم الصندوق إلى المستشفيات في مقاطعة "هوبي" وسط الصين (راضية آيت، ٢٠٢٠: ٢٦ يناير).
- التنسيق مع المصانع الموجودة في (٥٨) منطقة داخل الصين؛ لدعمها، وذلك لمضاعفة إنتاج المستلزمات الطبية، وتخصيص (٣,٢) مليون قناع طبي، بصورة دورية وإرسالهم إلى مدينة "ووهان" (نهلة مقلد، ٢٠٢٠: ٢٠ إبريل).
- لعبت تقنية التصوير المقطعي بمساعدة تقنية "على كلاود" التابعة للمجموعة، بمساعدة الذكاء الصناعي (AI) دورًا مهمًا في تشخيص الالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا، وذلك من خلال إطلاق التقنية مجانًا في أكثر من (١٧٠) مستشفى في الصين ("تقرير: شركات الإنترنت الصينية في ساحات محاربة الوباء العالمية"، ٢٠٢٠: ٢٧ إبريل).
- تخصيص مبلغ (١٠٠) مليون يوان، للمساعدة في العثور على لقاح فيروس كورونا، منها (٤٠) مليون يوان تم توجيهها إلى منظمتين حكوميتين

بحثيتين في الصين، في حين يستخدم المبلغ المتبقي لدعم التدابير للوقاية والعلاج (حنان رجائي، ٢٠٢٠: ٩).

- تقديم حواسيب مجانية تعمل بالذكاء الصناعي، لمنظمات البحث الصينية؛ لدعم عملية العثور على لقاح، أو علاجات مناسبة للفيروس ("أغنى رجل بالصين يتبرع بـ (١٤) مليون دولار لتطوير لقاح مضاد لكورونا"، ٢٠٢٠: ٣٠ يناير).

- في الوقت الذي عملت فيه الشركات، والمواقع الأمريكية للبيع الإليكتروني لتوفير بعض منتجاتها لتكون بديلًا للمنتجات الصينية أمام المستهلكين، قامت الشركة بشراء المنتجات من الشركات الصينية بالسعر المعتاد، وعرضها بأسعار مخفضة للمستهلك الصيني، الأمر الذي أدى إلى خسائر مبدئية قُدرت حتى نهاية شهر يناير (٢٠٢٠)- أي فترة لا تزيد عن (١٢) يومًا منذ تفشي فيروس كورونا رسميًا في الصين- بـ(٣٢٠) مليون دولار أمريكي؛ وذلك في سبيل دعم منتجات بلادها، وأهلها (أحمد سمير، ٢٠٢٠: ٢٣ مارس).

- أعلنت المجموعة عن تقديم قروضٍ (بفائدة مخفضة) بنحو (٢٠) مليار يوان، من خلال وحدة (My Bank) التابعة للمجموعة، وتحديدًا شركة (Ant Financial) للشركات الصغيرة، والمتوسطة، بحيث يخصص نصف هذا المبلغ للشركات في جميع أنحاء إقليم "هوبي"، الأكثر تضررًا من فيروس كورونا، والنصف الآخر لبقية الشركات في البلاد، وذلك بفائدة تقل عن (٢٠%) عن أسعار الفائدة السائدة **(حنان رجائي، ٢٠٢٠: ٩-١٠)**، وهذا يدل على أن المجموعة، ومؤسسها لم يكن نهجهما هو الهروب من الأزمة، أو الخروج بأقل الخسائر، أو أن تكون هذه الأزمة مصدرًا للكسب منها، أو استغلالًا للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

٢. تحليل موقف مجموعة شركات علي بابا:

أ- تحليل عام:

- يُظهر عرض موقف "مجموعة شركات علي بابا" تجاه جائحة كورونا في المجتمع الصيني، ومن منطلق مسئوليتها المجتمعية تكيف المجموعة (وغيرها من شركات القطاع الخاص الصيني) مع الطبيعة السلطوية الشمولية للنظام السياسي الحاكم القائم على هيمنة الحزب الشيوعي الصيني[٧]، الذي يسيطر بدوره على النظام السياسي، وعلى وسائل الإعلام (المكتوبة، والمرئية، الإلكترونية، وغير الإلكترونية)، فضلًا عن الهيمنة على وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا الأمر يعكس لنا أهمية وضرورة تدخل الدولة لممارسة الضبط الاجتماعي اللازم للقطاع الخاص، هذا الضبط الصارم ألزم الشركات الكبرى من التشارك في تنفيذ حزمة من الإجراءات كل في نطاق تخصصه، لتقديم الدعم الكامل لمحاصرة الفيروس، واكتشاف الحالات المصابة، وفرض عمليات العزل الجماعي، وهذا كله نتاج نوعٍ من التفهم والتعاون الشديدين بين الدولة وبين القطاع الخاص.
- يُظهر عرض موقف "مجموعة شركات علي بابا" تجاه جائحة كورونا من منطلق مسئوليتها المجتمعية في المجتمع الصيني القدرة الكبيرة على التوظيف السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي[٧]، والمتاحة لدى العديد من الشركات الصينية الضخمة، وعلى رأسهم "مجموعة شركات علي بابا"؛ فقد رأينا كيف لعبت شركات التكنولوجيا الكبيرة دورًا مهمًا في هذا المجال، مثل شركة "علي كلاود" التابعة للمجموعة، وهذا الأمر يعكس لنا أيضًا القدرة الهائلة على التكيف مع الأزمة، في وقت قياسي، ولعل هذا الأمر مرده الخبرة الصينية في التعامل مع الأوبئة، والاستفادة من أخطاء الماضي، خاصة عند تفشي جائحة "سارس" عام (٢٠٠٣)، تلك الجائحة التي تفشت في الصين في وقت قياسي، وحصدت آلاف الإصابات، الأمر الذي استفادت منه الشركات الصينية في تبني تقنيات حديثة لمواجهة

الأزمات فيما بعد، وأسهم بشكل كبير في فحص أعداد ضخمة من الصينيين في أوقات قياسية مقارنة بالوسائل التقليدية، مما أسهم في الوصول إلى تقديرات مسبقة حول معدلات الإصابة، وخريطة انتشار الفيروس.

- يُظهر عرض موقف "مجموعة شركات علي بابا" تجاه جائحة كورونا القيام بدورها المجتمعي، ولكن من ناحية تخفيف الآثار الاقتصادية للأزمة، وتوفير الموارد المالية، والفنية الضخمة التي وُجهت بشكل سريع، وفي مدى زمني قصير لمواجهة الفيروس على مختلف المستويات، (كوقف معدل الانتشار، واكتشاف الحالات المصابة، والاستثمار في عملية تطوير اللقاح، والعلاج المناسب...)، وهذا الأمر يعكس أهمية تنوع أنشطة الشركات خارج تخصصها، والحرص على تطبيق المسئولية المجتمعية بجميع زواياها (الصحية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية).

ب- تحليل خاص مرتبط بأسلوب تعاطي "مجموعة شركات علي بابا" تجاه الجائحة مقارنة ببعض الشركات الصينية الأخرى:

يُظهر العرض السابق لموقف بعض الشركات الصينية الكبرى بعامة، و"مجموعة شركات علي بابا" بخاصة وجود صور مختلفة لعدة أدوار مهمة في تعاطي الشركات مع الأزمة، من وجهة نظر المسئولية المجتمعية، ويمكن تمييز هذه الأدوار في مجالين أساسيين:

- **المجال الأول:** وهو مساهمة عدد من الشركات الكبرى، وعلى رأسهم "مجموعة شركات علي بابا" في توفير مساحات بديلة لإدارة، وتنسيق الأعمال عن بُعد، ودعم أنشطة التعليم عن بُعد، هذا بجانب دعم أنشطة البحث والتطوير الرامية إلى معرفة التركيب الجيني للفيروس، وعمليات تطوير اللقاح اللازمة، كذلك تقديم المخصصات المالية الضخمة للمنظمات البحثية لذات الهدف، هذا بجانب التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار الفيروس.
- **المجال الثاني:** ويتمثل في بعض الشركات المساهمة في توفير المعلومات

المستحدثة والدقيقة حول الفيروس وطبيعة انتشاره، وطريقة الوصول إلى المراكز الطبية وخدماتها اللازمة، ويأتي على رأس هذه الشركات "شركة بيدو" Baidu والتي استحدثت خاصية في تطبيقها Baidu Map لاكتشاف الأماكن التي يوجد بها الفيروس، ومن ثم تجنب الأماكن والمناطق التي توجد بها إصابات كثيفة، و"شركة هواوي" التي استحدثت تقنية جديدة لفحص الالتهابات الرئوية وهي تقنية (AI) ليكون بمثابة برنامج جديد للكشف عن الالتهابات الرئوية، هذا بجانب تزويد المراكز الطبية في الصين بمراكز تشخيص عن بُعد مزودة بتقنية (5G) والتي تمكن الأطباء من إجراء الاستشارات الطبية اللازمة مع المرضى عن بعد.

ولا شك أن هذه الأدوار التي لعبتها الشركات الصينية بصفة عامة، و"مجموعة شركات علي بابا" بخاصة تنم عن تفهم القطاع الخاص للمسئولية المجتمعية، والدور المجتمعي في وقت الأزمات، والإدراك التام لدورها الحقيقي مع الحكومات في وقت الأزمات، مما يعكس تجذر المسئولية المجتمعية لدى الشركات، وتعمق الوعي الكامل لمفهوم المسئولية المجتمعية، وهي قضية مهمة يفتقدها قطاع الأعمال في العديد من الدول الأخرى.

ج- تحليل خاص مرتبط بكيفية استجابة المجموعة لتداعيات الجائحة من منطلق المسئولية المجتمعية:

إن المدقق لما قامت به "مجموعة شركات علي بابا" سيجد أنها تحملت مسئوليتها المجتمعية، وقامت بالدور المنوط بها، كشريك أساسي للدولة، لها ما لها وعليها ما عليها؛ فكما أن هذه الشركات لها حقوق، فإن عليها أيضًا واجبات والتزامات من قبيل أعمال الخير، أو المبادرات التطوعية، وليست مجرد أدوار إضافية تأتي على هامش الأعمال الأساسية، ولكن في الحقيقة تؤكد إسهامات "مجموعة شركات علي بابا" أنها تمارس المسئولية المجتمعية كجزء لا يتجزأ من أنشطتها، وهذا الأمر يؤكد على أن "المسئولية المجتمعية للشركات" جزء لا يتجزأ

من مبدأ "مواطنة الشركات"؛ التي تقتضي حصول أفراد المجتمع على حقوقهم العادلة، والواجبة، كما تقتضي كذلك قيامهم بأداء مسئولياتهم.

وفي كل الأحوال سنجد أن "مجموعة شركات علي بابا"، ومن منطلق مسئوليتها المجتمعية سنجدها قد أولت اهتمامًا بجميع الأطراف المعنية، وكذلك أصحاب المصلحة؛ فهي بمبادراتها لشراء المنتجات بأسعارها، وبيعها للمستهلك بأسعار مخفضة، قامت بدورها المجتمعي تجاه المواطن المستهلك، والعملاء، وحينما خصصت مساهمات مالية للتبرع للمعامل البحثية، وتخصيص حواسيب تعمل بالذكاء الصناعي لدعم عمليات لتطوير لقاحات للفيروس، فهي بذلك قامت بدورها المجتمعي تجاه البيئة الخارجية، ومشاركة تنمية المجتمع المحلي، وحينما خصصت قروضًا ميسرة فهي بذلك قد قامت بدورها المجتمعي تجاه الحفاظ على ممارسات التشغيل العادلة، الأمر الذي يدلل على قيامها بتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة التحديات البيئية المختلفة (TBL) تلك المنهجية التي تقتضي النظر إلى المبادئ الحديثة للمسئولية المجتمعية للشركات، وتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في المجتمع الخارجي للشركة.

ومن هذا المنطلق، وفي ضوء هذا التحليل يمكن تفسير مبررات انطلاق "مجموعة شركات علي بابا" لمراعاة مسئوليتها المجتمعية تجاه جائحة كورونا في المجتمع الصيني من منطلق نظرية "العقد الاجتماعي" لـ "دونالدسون"، والتي تدعم فكرة انتقال الشركات من نظرية تحقيق الهدف الواحد (الربح) إلى نظرية أكثر عمقًا، وهي تحقيق الربحية، ولكن من خلال الالتزام بالعديد من الممارسات المجتمعية، من منطلق مبدأ "المواطنة" وكونها شريكًا صالحًا للمجتمع.

- **نتائج الدراسة :**

من خلال العرض السابق لتجربة الشركات محل الدراسة، يمكن للباحث إجراء تحليل مقارن بين موقف كلتا التجربتين (المصرية والصينية) بصفة عامة،

تجاه تعاملهما مع أزمة جائحة كورونا، بحيث يمكن الخروج بنتائج مهمة للدراسة، وكذلك الخروج ببعض الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها والاستفادة منها في حالة التجربة المصرية، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

١- يظهر التحليل المقارن على مستوى الشركات محل الدراسة وكيفية تعاملها مع أزمة جائحة كورونا من منطلق مسئوليتها المجتمعية إدراك رأس المال الصيني لمسئوليته المجتمعية، وقوة مشاركته لاحتواء الأزمة، بكل ما لديه من إمكانيات (مادية وفنية)، وهذا على عكس القطاع الخاص المصري؛ فعلى الرغم من بعض التجارب المحلية الناجحة لبعض الشركات في مواجهة أزمة جائحة كورونا، وعلى رأس هذه الشركات، "مجموعة شركات العربي"، إلا أن تلك التجارب لا تمثل سوى نسبة محدودة جدًا من شركات القطاع الخاص المصري، الذي أظهرت الأزمة تراجع قدرته إلى حد كبير في القيام بالمسئولية المجتمعية سواء تجاه العاملين به، أو تجاه المجتمع المحلي، وهو ما نجحت فيه "مجموعة شركات علي بابا"، ومثيلتها من القطاع الخاص الصيني.

٢- يظهر التحليل المقارن أيضًا تعمق ثقافة المسئولية المجتمعية، والوعي التام بها من جانب "مجموعة شركات علي بابا"، وهذا يظهر بقوة من خلال العديد من التصريحات التي أدلى بها مؤسس المجموعة في أكثر من موقف، ولكن على الجانب الآخر من بعض الشركات المصرية، اتضح نقص الوعي لمفهوم المسئولية المجتمعية لدى قطاع كبير من الشركات، والذي تمثلت مؤشراته في أسلوب تعامل أصحاب الشركات مع الأزمة، فالبعض نظر للأزمة على أنها وسيلة للتربح، والبعض تعامل معها كأن لا شأن له بها.

٣- يظهر التحليل المقارن أيضًا أن الجانب الإلزامي من قِبل حكومة دولة الصين تجاه الشركات، وإلزامها بالمساهمة المجتمعية في مواجهة الأزمة،

قد دعمته الطبيعة السلطوية للنظام السياسي الحاكم، والتي كان لها دور كبير في ممارسة المزيد من الضبط الاجتماعي اللازم للشركات، وهذا أمر نفتقده في حالة التجربة المصرية، حيث لا يوجد ما يلزم الشركات (تشريعيًا) بالمساهمة المجتمعية في مواجهة الأزمات، مقابل استفادتها من المجتمع الذي تستثمر فيه، مثل اشتراط عدم تسريح العمالة، أو مواصلة دفع رواتبهم كاملة.

٤- يُظهر التحليل المقارن أيضًا أهمية إعادة النظر في السياسات الصحية في وقت انتشار الوباء؛ فقد رأينا كيف بادرت الشركات الصينية في المساهمة، وبسرعة فائقة في بناء مستشفيات ميدانية، وتوفير قدر معين من احتياطي المواد الطبية (كغرف العناية المركزة، وأجهزة التنفس الصناعي، والكمامات الطبية)، وأيضًا ضمان استمرار وجود هذه المواد، وهذا يظهر مدى قوة أنظمة تمويل الرعاية الصحية، وعلى الجانب الآخر، وعلى الرغم من نجاح "مجموعة شركات العربي" في تقديم العون الطبي في الكثير من المواقف؛ فإنه في التجربة المصرية لم يكن بند الأمراض المعدية والأوبئة ذا حضور واضح في إطار الخطط الاستراتيجية التي تضعها الدولة مثل "استراتيجية التنمية المستدامة (٢٠٣٠).

٥- يُظهر التحليل المقارن أيضًا أهمية التركيز على علم "إدارة المخاطر" وقت الأزمات؛ فكما رأينا أن انتشار جائحة كورونا كان سريعا، وتفاجأت به كل دول العالم، وهذا الانتشار المفاجئ جعل التطورات التي نعيشها، تتطور كل ساعة، وإزاء تلك الأحداث كان لزامًا على الشركات أن تخذ قرارات مهمة في أسرع وقت، وجوهر هذه القرارات متعلق بالأساس بإدارة المخاطر، وهو ما نجحت فيه كلتا المجموعتين، ولكن في حالة التجربة المصرية يتعين وضع خطة لإدارة المخاطر والأزمات، ليس ترفًا، بل واجبًا.

٦- يُظهر التحليل المقارن أيضًا أهمية تفعيل دور الإعلام في نشر كل فعاليات المسئولية المجتمعية لدى الشركات، خاصة خلال هذه المرحلة، سواء برفع وعي العاملين بها، أو الإعلان عن الجهود المجتمعية المبذولة من قِبل الشركات؛ حتى تكون قدوة لغيرها من الشركات، ولخلق حالة من التنافس بين الشركات المختلفة في مجال المسئولية المجتمعية، وهو أمر نجحت فيه "مجموعة شركات علي بابا" حيث خصصت العديد من المواقع الإلكترونية للإعلان عن مساهمتها المجتمعية، مثل "صحيفة الشعب اليومية الصينية"، و"وكالة شينخوا الصينية"، مما كان له كبير الأثر على الكثير من الشركات الصينية الأخرى، وهو ما لم يحدث في حالة تجربة "مجموعة شركات العربي".

أما عن الدروس المستفادة، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره في التحليل السابق، والخروج بالعديد من النتائج المهمة، إلا أنه من الممكن استخلاص العديد من الدروس المستفادة أيضًا، والتي يمكن توضيحها في جدول (٥) (انظر ملاحق الدراسة).

- **خاتمة الدراسة وأهم توصياتها :**

تناولت الدراسة الراهنة بالتحليل المقارن لتجربتين من الشركات الكبرى، إحداهما محلية، وهي "مجموعة شركات العربي" المصرية، والأخرى عالمية، وهي "مجموعة شركات علي بابا" الصينية؛ وذلك في محاولة للكشف عن مدى "المسئولية المجتمعية" التي تدين بها "الشركات" للمجتمع في ظل انتشار "جائحة كورونا" انطلاقًا من مسئوليتها المجتمعية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن "المسئولية المجتمعية للشركات" في وقت انتشار الجوائح، والأزمات ليس لها مدى، أو حدود بعينها؛ حيث لزم على الشركات أن تبذل كل ما لديها من إمكانيات، وألا تدخر جهدًا في مساندة المجتمع الذي يأوي أنشطتها، واستثماراتها، وإلا سينالها الخطر ذاته، ويلحق الخطر بأنشطتها، الذي قد يتخطى الحدود.

وهذه المساندة لا شك أنها ستحقق مصلحة مزدوجة بالنسبة للشركات؛ أولا: قيامها بدور الشريك الصالح للمجتمع في الأوقات الحرجة، وثانيا: الحفاظ على سمعتها، ومكانتها بين الشركات الأخرى، مما يمنحها القوة المجتمعية، والسمعة الجيدة، والشريك الصالح لمجتمع أعطى الكثير في وقت الرخاء، ومن ثم لزم رد الجميل في وقت الشدة، مما يجعلها تحقق مبدأ "مواطنة الشركات".

ولكي يتم تفعيل تلك الشراكة بصورة واقعية عملية، فتوصي الدراسة أن تقوم تلك الشراكة على محورين أساسيين، **المحور الأول: إلزامي تشريعي؛** بحيث يمكن من خلاله تخصيص حصة ثابتة من الأرباح للإنفاق على تداعيات مثل تلك الأزمات خلال فترة معينة، على غرار التجربة الهندية.

والمحور الثاني: تحفيزي؛ من خلال مساندة القطاع الخاص ومنح الشركات مزيدًا من الإعفاءات، والمزايا في حالة انتشار مثل هذه الجوائح وتفشيها ، وذلك مثل الإعفاء من ضريبة كسب العمل، والتأمينات الاجتماعية، وتأجيل مدفوعات الكهرباء وما إلى ذلك.

وبجانب ما سبق، توصي الدراسة أيضًا :

- تفعيل دور الإعلام في نشر المسئولية المجتمعية خلال هذه المرحلة؛ من خلال رفع وعي العاملين به أولًا بمفردات المسئولية المجتمعية، والفرق بينها وبين الممارسات الأخرى، كما أنه من المفيد الإعلان عن الجهود المجتمعية المبذولة من قبل شركات القطاع الخاص حتى تكون قدوة لغيرها من الشركات الأخرى.
- إعادة النظر في السياسات الصحية المتبعة في مصر، وضرورة أن يكون بند تفشي الأمراض المعدية، والأوبئة وكيفية مجابهتها ذا حضور قوي في استراتيجية مصر (٢٠٣٠)، خاصة بعد أن علمنا أنه لا يوجد أي حديث عن كيفية التعامل عند انتشار الجوائح في هذه الاستراتيجية.

- سن تشريع جديد للأمراض المعدية في مصر، يكون بديلًا للقانون رقم (١٣٧) لسنة (١٩٥٨) في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية، ويتناسب مع التطورات المحيطة.
- استحداث نظام "إنذار صحي" على غرار "نظام الإنذار السداسي عن الجوائح لمنظمة الصحة العالمية"، بحيث يندرج فيه مؤشرات إنذار مبكر عن الأمراض الوبائية، يمكن من خلاله استباق مخاطر انتشار الوباء، والاستعداد، والتصدي له.
- إلزام الشركات الكبرى بتخصيص وحدة لإدارة المخاطر، والأزمات الشبيهة بأزمة جائحة كورونا تتبع "مجلس الوزراء المصري"، أو "وزارة التجارة والصناعة"؛ لمتابعة سلوك الشركات، وموقفها تجاه الأزمات من قبيل مسئوليتها المجتمعية.
- ضرورة تبادل الخبرات، والاستفادة من التجارب الدولية في كيفية التعامل مع مثل هذه الأزمات الصحية.

هوامش الدراسة

(١) كان أول ظهور "لنظرية العقد الاجتماعي" من خلال الاقتصادي "توماس دونالدسون" في كتابه "الروابط المكبلة: مدخل العقود الاجتماعية لأخلاقيات العمل"، وذلك في عام (١٩٩٩)، ولكن في الحقيقة لم يكن هذا الظهور الأول "لنظرية العقد الاجتماعي"، إذ سبق هذا التاريخ ظهور غير مباشر من خلال منشورات "دونالدسون" عن "الشركات والأخلاق" وذلك عام (١٩٨٢) (Fort. T, 2000: 383).

(٢) عمل الباحث بالاعتماد على كل من:

- حنان رجائي (٢٠٢٠). المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا.
- محمد أبو عبدالله (٢٠٢٠، ١٩ أبريل). كيف أسهمت شركات الطاقة في التصدي ومواجهة كورونا: تبرعات عديدة لمساندة الحكومات في احتواء الفيروس. صحيفة الطاقة الإلكترونية.

(٣) تبنت "مجموعة العربي" منذ نشأتها رسالة تنموية، تمثلت في : " تأدية دور تنموي للمجتمع والاقتصاد المصري، مع تنمية قيمة الشراكة المجتمعية وتعظيمها "؛ حتى أصبحت واحدة من الشركات الرائدة من حيث الأعمال التي تتبناها بدافع المسئولية المجتمعية.("المسئولية الاجتماعية"، (٢٠٢٠)).

(٤)"الأتمتة" مصطلح يُطلق على كل شيء يعمل ذاتيًا، وبدون تدخل بشري، أو بتدخل بشري أقل ما يمكن، ويشمل ذلك استخدام الروبوتات، أو أنظمة التحكم المختلفة في المصانع، أو تشغيل المعدات.

(٥) عمل الباحث بالاعتماد على كل من:

- راضية آيت (٢٠٢٠، ٢٦ يناير). آبل" و"علي بابا" وعمالقة التكنولوجيا يتبرعون لمواجهة كورونا.
- "تقرير: شركات الإنترنت الصينية في ساحات محاربة الوباء العالمية". (٢٠٢٠، ٢٧ أبريل). صحيفة الشعب اليومية الصينية.

(٦) لمزيد من الاطلاع، انظر: فرحات فايز (٢٠٢٠، ١٩ مارس). الخبرة الصينية في مواجهة كورونا المستجد: عوامل النجاح وأوجه الضعف والدروس المستفادة. مركز الإمارات للسياسات.

(٧) راجع: محمد أحمد (٢٠٢٠). ملامح اقتصادية متوقعة لفترة ما بعد كورونا، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول.

مراجع الدراسة

أ. المراجع العربية:

- أحمد زايد (٢٠٠٥)، المصري المعاصر: مقاربة نظرية وإمبيريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية، (ط.٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- أحمد أبو علي (٢٠٢٠: ٢٦ مارس)، المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص في أوقات الأزمات: التزام أم اختيار، صحيفة اليوم السابع الإليكترونية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.youm7.com/story/2020/3/26. Accessed on: 29-4-2020.

- أحمد سمير (٢٠٢٠: ٢٣ مارس)، المسئولية الاجتماعية للشركات وتخفيف آثار فيروس كورونا الاقتصادية على الصين، صحيفة اليوم السابع الإليكترونية. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.youm7.com/editor/1560. Accessed on: 25-3-2020.
- أحمد مجدي حجازي (١٩٩٨)، علم اجتماع الأزمة: تحليل نقدي للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة، دار قباء، القاهرة.
- "أخطر الأوبئة حول العالم في القرن الواحد والعشرين" (٢٠٢٠: ٢٦ فبراير)، موقع فرانس (٢٤)، تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.france24.com/ar/20200226. Accessed on: 20-6-2020.

- أسماء يوسف (٢٠١٩)، المسئولية الاجتماعية للشركات: المفهوم والأبعاد، دوافع الانخراط وتحديات التنفيذ، (في): مجموعة من الباحثين (مؤلفين)، المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
- "أغنى رجل بالصين يتبرع بـ (١٤) مليون دولار لتطوير لقاح مضاد لكورونا" (٢٠٢٠: ٣٠ يناير)، صحيفة الشرق الأوسط. تم الاسترجاع من الرابط:

https://aawsat.com/home/article/2106831/ Accessed on: 25-4-2020.

- آمال صالح الكعبي (٢٠١٩)، الأوبئة: البُعد التاريخي ومتغيرات الجغرافيا، مكتبة دجلة، بغداد.
- أنتوني لوينشتاين (٢٠١٩)، رأسمالية الكوارث: كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحًا طائلة من ويلات الحروب ومصائب البشرية، سلسلة عالم المعرفة، (٤٧٨)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- بدر الدين كمال وآخرون (٢٠١٣)، دور الشركات الصناعية في حماية البيئة في ضوء

المسئولية الاجتماعية للشركات: دراسة ميدانية مطبقة على بعض مناطق المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم العربية والإنسانية، ٧(١).

- براق محمد، وقمان مصطفى (٢٠١٢: ١٤ - ١٥ فبراير)، أهم النظريات المفسرة للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات ورؤية الفكر الاقتصادي الإسلامي لها. الملتقى الدولي الثالث، منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر.
- "تعرف على تاريخ الأوبئة حول العالم" (٢٠٢٠: ٢٩ فبراير)، موقع BBC، تم الاسترجاع من الرابط:

https://bbc.com/arabic/science-and-tech-51675634. Accessed on: 22-4-2020

- "تقرير: شركات الإنترنت الصينية في ساحات محاربة الوباء العالمية" (٢٠٢٠: ٢٧ إبريل)، صحيفة الشعب اليومية الصينية. تم الاسترجاع من الرابط:

http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0427/c31659-9684638.html.Accessed on: 2-8-2020.

- ثامر البكري (٢٠١١: ١٣-١٤ ديسمبر)، المسئولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية. الملتقى الدولي الخامس، رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- حسناء مشري، ومستالة سفيان (٢٠١٩)، الأصول النظرية والتطور التاريخي لمفهوم المسئولية الاجتماعية، (في): مجموعة من الباحثين (مؤلفين)، المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
- حنان رجائي عبد اللطيف (٢٠٢٠)، المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا، سلسلة أوراق الأزمة، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- دعاء حسني (٢٠٢٠: ٢٨ مارس)، مجموعة العربي تمنح عامليها إجازة أسبوعين مدفوعة الأجر وتدعو رجال أعمال للاقتداء بها لمواجهة كورونا، جريدة المال الإلكترونية، تم الاسترجاع من الرابط:

https://almalnews.com/%D9%85%D8%AC. Accessed on: 9-7-2020.

- ديفيد جونز (٢٠١٦)، الريادة وأسرار الانطلاق في دنيا الأعمال، (هبة عجينة، مترجم)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
- راضية آيت (٢٠٢٠: ٢٦ يناير)، آبل وعلي بابا وعمالقة التكنولوجيا يتبرعون لمواجهة

كورونا، صحيفة البيان الإلكترونية، تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.albayan.ae/one-world/overseas/2020-01-26-103761624.Accessed on: 20-5-2020.

- رونالد روبرتسون (١٩٩٨)، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية. (أحمد محمود، ونوار أمين، مترجمان)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- سمير أمين (١٩٩١)، إمبراطورية الفوضى، (سناء أبو شقرا، مترجم ومحقق)، دار الفارابي، بيروت.
- السيد رشاد غنيم وآخرون (٢٠٠٨)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- السيد ياسين (٢٠١٦)، شبكة الحضارة المعرفية من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- شلدون واتس (٢٠١٠)، الأوبئة والتاريخ: المرض والقوة والإمبريالية، (أحمد محمود عبد الجواد، مترجم)، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- صامويل هنتنجتون (١٩٩٩)، صِدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، (صلاح قنصوة، مترجم)، (ط.٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠٢٠)، فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ من منظور النوع الاجتماعي، موجز تقني، نيويورك.
- ضيافي نوال (٢٠١٠)، المسئولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية. رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر٣، الجزائر.
- طلعت إبراهيم لطفي (٢٠٠٧)، علم اجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة.
- عادل عمر (٢٠١٩: ١٦-٢٠ فبراير)، المسئولية الاجتماعية ودورها في بناء واستقرار المجتمع. مؤتمر: "المسئولية المجتمعية وبناء الإنسان: رؤية مستقبلية"، شرم الشيخ.
- عرابه رابح، وبن داودية وهيبة (٢٠١٢: ١٤-١٥ فبراير)، المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية: عرض تجارب بعض الشركات العالمية، الملتقى الدولي الثالث، منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر.
- علي ليلة، وأحمد زايد (محرران) (٢٠١٠)، الثقافة والمجتمع: دراسات مهداة للأستاذ الدكتور محمد الجوهري، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.
- "علي بابا يعلن دفعة تبرعات جديدة لـ(٧) دول هاجمها فيروس كورونا" (٢٠٢٠: ٢٩

مارس)، صحيفة صدى البلد الإلكترونية، تم الاسترجاع من الرابط:

http://www.elbalad.news/4246258. Accessed on: 2-8-2020.

- غادة عمر أبوارشيد (٢٠٠٦)، المسئولية الاجتماعية وأثرها على الأداء: دراسة ميدانية على المستشفيات الخاصة في مدينة عمان، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة اليرموك، الأردن.
- فرحات فايز (٢٠٢٠)، الخبرة الصينية في مواجهة كورونا المستجد: عوامل النجاح وأوجه الضعف والدروس المستفادة، مركز الإمارات للسياسات، تم الاسترجاع من الرابط:

https://epc.ae/ar/topic/chinas-experience-in-confronting-covid-19-factors-of-success-aspects-of-weakness-and-lessons-learned. Accessed on: 10-8-2020.

- "فيروس كورونا: مصر تغلق المقاهي والمطاعم والمراكز التجارية من الساعة السابعة مساءً حتى السادسة صباحًا"(٢٠٢٠: ١٩ مارس)، فرانس برس، تم الاسترجاع من الرابط:

http://bit.ly/33sj8xi. Accessed on: 29-4-2020.

- فلاح بن فرج السبيعي (٢٠١٧)، أثر تبني برامج المسئولية الاجتماعية تجاه العاملين على سياسات إدارة الموارد البشرية: بالتطبيق على الشركات الصناعية بمنطقة الرياض، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٤٢٨(٤٢).
- فهد عبد الله (٢٠٢٠: ١٩ مارس)، كورونا والمسئولية الاجتماعية للشركات، صحيفة مكة المكرمة الإلكترونية، تم الاسترجاع من الرابط:

https://makkahnewspaper.com/article/1506452. Accessed on: 22-4-2020.

- فوزية دياب (٢٠٠٣)، القيم والعادات الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- "فيروس كورونا: خريطة انتشار الوباء وأحدث الأرقام المسجّلة" (٢٠٢٠: ٢٩ أغسطس)، BBC عربي / News. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/51855397. Accessed on: 29-8-2020.

- "فيروس كورونا: جاك ما... الملياردير الذي يحاول وقف الوباء وتحسين سمعة الصين" (٢٠٢٠، ٢٦ أبريل)، BBC عربي / News. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/world-5243591. Accessed on: 11-8-2020.

- محمد أبو عبدالله (٢٠٢٠: ١٩ أبريل)، كيف أسهمت شركات الطاقة في التصدي ومواجهة كورونا: تبرعات عديدة لمساندة الحكومات في احتواء الفيروس، صحيفة الطاقة الإلكترونية، تم الاسترجاع من الرابط:

https://attqa.net/2020/04/19. Accessed on: 14-8-2020.

- محمد الشرقاوي (٢٠٢٠: ٣٠ مارس)، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية : الجزء الأول، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تم الاسترجاع من الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/4624+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=eg. Accessed on: 14-9-2020.

- محمد علواني (٢٠٢٠: ١٨ مارس)، كورونا والمسئولية الاجتماعية للشركات: مساهمات للخروج من الأزمة، مجلة رواد الأعمال الإلكترونية، تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.rowadalaamal.com. Accessed on: 16/8/2020.

- محمد الموجي (٢٠٢٠: ٩ يونيو)، إلى جانب دورها المجتمعي تخصص مستشفى كامل لعزل مصابي كورونا من عمالها، جريدة الميزان، تم الاسترجاع من الرابط:

https://elmeezan.com/%D8%A5%D9. Accessed on: 29-6-2020.

- محمد ماجد خشبة (٢٠٢٠)، مفاهيم وسياقات في أزمة فيروس كورونا المستجد COVID-19، سلسلة أوراق الأزمة، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

- "محمد العربي لموظفي شركته: ما تقلقوش أبدًا... ربنا معانا ومش هنتخلى عن حد" (٢٠٢٠: ٦ إبريل)، صحيفة القاهرة (٢٤) الإلكترونية، تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.cairo24.com/2020/04/06. Accessed on: 10-7-2020.

- محمود عبد الرشيد (١٩٩٣)، دور المشاركة الشعبية في التنمية الاجتماعية، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وقسم علم الاجتماع، جامعة المنيا.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠٢٠)، وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي، سلسلة تقارير، (٢)، الدوحة، قطر.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٠)، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، عدد خاص، مجلس الوزراء المصري، القاهرة.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٠) فيروس كورونا المستجد وانتشاره محليًا وعالميًا، (٣)، مجلس الوزراء المصري، القاهرة.

- "المسئولية الاجتماعية" (٢٠٢٠). العربي جروب، تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.elarabygroup.com/ar/csr. Accessed on: 1-5-2020.

- مصطفى خلف عبد الجواد (مترجم) (٢٠٠٢)، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع،

(محمد الجوهري، مراجع). مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، القاهرة.

- منى لطفي، ومنى خالد (٢٠١٦)، الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، تم الاسترجاع من الرابط:

http://giem.kantakji.com/article/details/ID/145/print/yes. Accessed on: 23-7-2020.

- معين خليل عمر (٢٠٠٥)، نظريات معاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق، عمان.
- ميران طه وآخرون (٢٠٢٠)، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، مقتطفات تنموية، عدد خاص، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، القاهرة.

https://alamrakamy.com/article/10536. Accessed on: 2-6-2020.

- "مؤسسة علي بابا الصينية تتبرع بـ (١٠٠) ألف شريحة فحص كورونا للأردن" (٢٠٢٠: ٤ أبريل)، CNN بالعربية، تم الاسترجاع من الرابط:

https://arabic.cnn.com/health/article/2020/04/04/ali-baba-founder-donates-jordan-equipment. Accessed on: 13-8-2020.

- موسي رحماني، وفطوم حوحو (٢٠١٢:، ٣-٤ ديسمبر)، المسئولية الاجتماعية بين الرؤية الإسلامية والرؤية الوضعية المعاصرة ودورها في التنمية المستدامة. الملتقي الدولي، مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر.
- نهلة مقلد (٢٠٢٠: ٢٠ أبريل)، جاك: ضرورة أن تتحول تكنولوجيا الإنترنت والتجارة الإلكترونية إلى بنية تحتية جديدة بعد انتشار جائحة فيروس كورونا، جريدة عالم رقمي الإلكترونية، تم الاسترجاع من الرابط:

https://alamrakamy.com/article/10536. Accessed on: 2-6-2020.

- نورينا هيرتس (٢٠٠٧)، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، (صدقي حطاب، مترجم)، سلسلة عالم المعرفة. (٣٣٦)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- "وصول (٣٠٠) ألف قناع واق للوجه من الصين إلى بلجيكا" (٢٠٢٠: ١٧ مارس)، وكالة شينخوا الصينية، تم الاسترجاع من الرابط:

http://arabic.news.cn/2020-03/17/c_138886446.htm. Accessed on: 12-8-2020.

- "(٣٥٠) ألف كمامة هدية من مؤسسة علي بابا الصينية لوزارة الصحة" (٢٠٢٠: ١٥ مايو)، صحيفة صدى البلد الإلكترونية. تم الاسترجاع من الرابط:

http://www.elbalad.news/4323329. Accessed on: 10-8-2020.

ب. المراجع الأجنبية :

- Aminu, Ahmed et al. (2015). Corporate Social Responsibility: A Review on Definitions, Core Characteristics and Theoretical Perspectives. Mediterranean Journal of Social Science. 6(4). 83-95.
- Zelazna, Anna et al. (2020). Corporate Social Responsibility Towards the Environment in Lublin Region, Poland: A Comparative Study of 2009 and 2019. Sustainability. 12(4463). 1-13.
- Geva, Aviva, (2008). Three Models of Corporate Social Responsibility: Interrelationships Between, Theory, Research, and Practice. Business and Society Review. 113(1). 1- 41.
- Cotei, Carmen & Farhat, Joseph. (2009). The Tradeoff Theory and The Pecking Order Theory: Are the Mutually Exclusive. North American Journal of finance and Banking Research. 3(3). 1-16.
- Petkoski, Djordjija & Twose, Nigel.(2003). Public Policy For Corporate Social Responsibility. Washington: The World Bank Institute.
- Clark, Duncan. (2016). Alibaba: The House That Jack Ma Built. London: Harpercollins Publishers.
- Garriga, Elisabet & Mele, Domence. (2004). Corporate Social Responsibility Theories: Mapping the Territory. Journal of Business Ethics. 53(1). 51-71.
- European Commission. (2011). Communication From The Commission To The European Parliament and The Council of Economic and Social Committee and the European Commission and The Committee of the Region: A renewed EU strategy 2011-14 for Corporate Social Responsibility. Brussels. Retrieved from: http://eurlex.europa.eu/LexUriServ/LexUriserv.do?uri-COM:2011:0681:FIN:en:PDF. Accessed on: 10-8-2020
- Campell, John L. (2007). Why Would Corporations Behave in Socially Responsible Ways?. Academy of Management Review. 32(3). 946–967.
- Johns Hopkins University. (2020). Coronavirus Resource Center . Retrieved

from: http://www.coronavirus.jhu.edu/map.html. Accessed on: 29-8-2020.

- Dutcher, Kimberly. (2020). COVID-19 and Corporate Social Responsibility in Search Engine Marketing. Search Engine Land. Third Door Media. U.S.A. Retrieved from: https://searchengineland.com/covid-19-and-corporate-social-responsibility-in-search-engine-marketing-330713. Accessed on: 18-5-2020.

- Jensen, Michael C. (2001). Value Maximisation, Stakeholder Theory, and The Corporate Objective Function. European Financial Management. 7(3). 235-256.

- Friedman, Milton. (1970, September 13). The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits. The New York Times Magazine. Retrieved from: http://umich.edu/~thecore/doc/Friedman.pdf. Accessed on: 12-6-2020.

- Watts, Phil et al. (1998). Corporate Social Responsibility. Netherlands: WBCSD.

- Rakshit, Pushpendu p. & Ravichandra, Umadevi Veeravalli.(2020). A study to Review Charity and Philanthropical Activities as A Leadership Practice in India During COVID 19 Pandemic Era. Studies in India Place Names. 40(68). 349-356.

- Devchoudhury, Rajashree. (2020, March 31).Social Responsibility During Social Distancing. Lexology. King Stubb & KASIVA. Retrieved from: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=d37722dd-5c21-4605-a6d8-cd020d8f0739. Accessed on : 16-7-2020.

- Samii, Ramina & Van, Luk. (2008). Fighting The Flu: Tamiflu Stock Piling: A Pandemic Preparedness Policy. Insead. Knowledge. Retrieved from : https://knowledge.insead.edu/responsibility/pandemic-examining-the-limits-of-corporate-socialresponsibility-2239. Accessed on: 27-5-2020.

- Aguilera, Ruth V. et al. (2006). Corporate Governance and Social Responsibility: A Comparative Analysis of the UK and the US. Corporate Governance.14(3). 147-158.

- Donaldson, Thomas & Dunfee, Thomas W. (1999). Ties That Bind: A Social

Contracts to Business Ethics. U.S.A: Harvard Business School press.

- Fort. Timothy L. (2000). A Review of Dounaldson and Dunfee's Contracts Approach to Business Ethics. Journal of Business Ethics. 28(1). 383–387.
- Donaldson, Tomas & Preston, Lee. (1995).The Stakeholder theory of The Corporation: Concepts, Evidence, and Implications. Academy of Management Review. 20(1). 65-91.
- Verdeyen, Vanessa et al. (2004). A Social Stakeholder Model. International Journal of Social Welfare. 13(1). 325 –331.
- Kenton, Will. (2020, Jul 27). Trible Bottom Line (TBL). Corporate Finance and Accounting, Investopedia. Retrieved from: https: https://www.investopedia.com/terms/t/triple-bottom-line.asp. Accessed on: 29-8-202.

ملاحق الدراسة

جدول (١): يوضح موقف الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة، من حيث أوجه الشبه والاختلاف، مع توضيح الإسهامات الجديدة التي تضيفها الدراسة الراهنة المتواضعة

أوجه الشبه والاختلاف	موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	الإضافات الجديدة للدراسة الراهنة
المصطلحات والمفاهيم	تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مصطلح "المسئولية المجتمعية للشركات"	استخدام مصطلح "المسئولية المجتمعية" وليس "المسئولية الاجتماعية"، وتوضيح الفرق بينهما.
المنطلقات النظرية	تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في الانطلاق من بعض النظريات الاقتصادية، ولكنها تختلف معهم في عمل مزيج بين النظريات الاقتصادية والنظريات الاجتماعية.	التعامل مع الشركات ككيانات اجتماعية اقتصادية، ومن ثم الانطلاق من مداخل نظرية تجمع بين النظريات الاجتماعية والاقتصادية.
المناهج	تتشابه الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في استخدام منهج " دراسة الحالة"، ولكنها تختلف معهم من حيث استخدام "المنهج المقارن"	استخدام "المنهج المقارن"
دراسات الحالة	تختلف الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في دراسات الحالة التي تناولتها	إجراء دراسة حالة لـ"مجموعة شركات العربي" مقارنة بدراسة حالة "مجموعة شركات علي بابا الصينية"

جدول (٢) : يوضح المدخل النظري للدراسة الراهنة المستقي من بعض الأطر النظرية الاجتماعية والاقتصادية، الذي يفسر المسئولية المجتمعية للشركات في وقت انتشار الجوائح والأزمات

النظريات		أهم افتراضاتها النظرية	صاحب الافتراض	محور تفسير النظرية للمسئولية المجتمعية للشركات
الاجتماعية	نظرية النسق الاجتماعي	كل ما يؤذي الرابطة الاجتماعية داخل النسق العام، والذي من شأنه يضعف مجتمع التضامن العضوي، ويؤثر على توازنه واستقراره، حالة مرضية لزم معها التكامل بين وحداته الجزئية من الأنساق الفرعية؛ للتغلب عليها، وإلا سيتفاقم الأمر، وسيضر بالنسق العام ككل.	دوركايم	إن النسق الاجتماعي العام يشتمل على عدة أنساق فرعية، وكل نسق من الأنساق الفرعية يشبع حاجة إنسانية أساسية، فإذا حدث وطرأ أمر يهدد كيان النسق العام– كانتشار الجوائح مثلًا– لزم على النسق الفرعي، أن يبادل النسق العام بصورة عكسية بأدوار تسانده لمواجهة هذا التهديد، وإلا فإن النسق الاقتصادي نفسه سيناله الخطر ذاته، ومن ثم يهدد كيان النسق العام ككل.
		النسق كيان أخلاقي يتطلب انصياعًا من أنساقه الفرعية حتى يؤدي المجتمع وظائفه بفعالية.	بارسونز	
	نظرية الأنساق المفتوحة	الشركة كتنظيم اجتماعي لا توجد في فراغ، ويتوقف قدر كبير من فهمنا للبناء التنظيمي، وطابع الحياة الاجتماعية فيه على إدراكنا للإطار المجتمعي الذي يحيط به.	وارنر	لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعيش الشركات، بمعزل عن المجتمع الذي توجد فيه؛ فهي تعتبر مجتمعا مصغرا عن المجتمع الكلي تتبادل معه التأثير، والتأثر كنسق فرعي

		توجد علاقة وثيقة بين النسق الداخلي للشركة، أو المؤسسة وبين النسق الخارجي المرتبط بالمجتمع المحيط، ولزم على المؤسسة أن تتبادل التأثير، والتأثر إذا أريد لها البقاء والنجاح.	**هومانز**	مفتوح، وأن الشركات تؤدي أعمالها كأنساق مفتوحة، وعلى الإدارة الناجحة فيها أن تبحث عن البناء التنظيمي الأكثر تكيفًا مع الضغوط والظروف المحيطة بالشركة أو المؤسسة، لتحقيق كفاءة التنظيم.
		إن الإدارة الناجحة الرشيدة هي التي يمكنها تحقيق الكفاءة التنظيمية من خلال البحث عن الأساليب الأكثر ملاءمة في ظل هذه الضغوط، والظروف التي تواجهها الشركة أو المؤسسة.	**أنصار نظرية التوافق**	
الاقتصادية	**نظرية المساهمين**	إن الشركات تحقق مسئوليتها المجتمعية من خلال سداد أجور العاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع، والخدمات للمستهلكين، مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات، وهي بذلك تتبنى الحد الأدنى من المسئولية المجتمعية.	**فريدمان**	المقايضة، وتبادل المصلحة؛ من خلال سداد أجور العاملين، وتقديم السلع، والخدمات للمستهلكين، وسداد الضرائب للحكومات، مقابل أن تقوم الحكومات بتهيئة السوق للسماح بالتجارة أو المرابحة، ومن ثم فإن مراعاتها المسئولية المجتمعية مبررها هو تبادل المنفعة.
	نظرية أصحاب المصلحة	إن الشركات لا يمكن أن تحصر توجهها في هدف واحد فقط وهو الربح، بل يجب أن تكون مسئولة تجاه كل من يتواجد ضمن الرهانات المتعلقة بالأنشطة التي تديرها هذه	**فريمان**	– فكرة الاستثمار الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء رأسمال اجتماعي للشركة، يعزز من توجيه مواردها الاستثمارية، ومن ثم يؤدي هذا الاستثمار الاجتماعي إلى كفاءة الأداء المالي للشركات،

		الشركة، سواء أكانوا الأفراد، أو العملاء والمستهلكين، أو البيئة، أو المجتمع، وكل الأطراف ذات المصلحة.		وارتفاع القيمة السوقية للأسهم، حيث تزاد فرص الشركات المسئولة مجتمعيًا في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية. – وجود علاقة تبادلية بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي للشركة، فكلما زاد الإسهام الاجتماعي للشركات، تحسن أداؤها المالي، والذي يدفع بدوره إلى تبني الشركات مزيدًا من الممارسات الاجتماعية، والتي تظهر بقوة في وقت الضغوط والأزمات.
	نظرية العقد الاجتماعي	– إن القوة المجتمعية للشركات تتعمق في الأجل الطويل بقدر ما تمارسه من أعمال خيرية طوعية لتنمية المجتمع الذي يرعى وجوده – وجود علاقة تعاقدية بين الشركات والمجتمع، باعتبارها مواطنًا صالحًا في المجتمع الذي تتواجد فيه، وعليها أن تسهم بشكل طوعي في تنميته، والنهوض به بصفة عامة، ودعم استقراره في الأوقات الحرجة.	**دونالدسون**	إن قيام الشركات بأعمال اجتماعية بحتة لا تعود عليها بأي مقابل مادي، يدعم وجود علاقة جيدة مستدامة بينها، وبين المجتمع الذي تتواجد فيه، وأيضًا يدعم ولاء العملاء والمتعاملين معها، بحيث تصبح الممارسة الاجتماعية لها تعبيرًا عن تحسين سمعتها، وثقة المستثمرين فيها في الأمد الطويل.

جدول (٣) : يوضح أهم الشركات المصرية التي قدمت بعض الإسهامات لمجابهة تداعيات جائحة فيروس كورونا في مصر من منطلق مسئوليتها المجتمعية

م	اسم الشركة	طبيعة عملها	أهم الإسهامات لتي قدمتها داخل مصر من منطلق مسئوليتها المجتمعية
١-	شركة أورانج	شركة لخدمات المحمول والإنترنت والاتصالات	- التبرع بمبلغ (٥) ملايين جنيه لدعم آلاف الأسر المتضررة ماديا من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار المرض. - منحت الشركة الموظفين لديها الذين يعانون من حالات مرضية مزمنة، مثل أمراض القلب، وأمراض الرئة، والسكر... إجازة مدفوعة الأجر في المنزل لمدة (١٤) يوما. - تقديم أحدث الحلول الرقمية والمالية لمساعدة العملاء على إنجاز المعاملات اليومية، أثناء بقائهم في المنزل، دون الحاجة إلى الخروج من خلال مبادرة Stay Safe التي ظهرت على الهواتف المحمولة.
٢-	مجموعة طلعت مصطفى	شركة متخصصة في التطوير العقاري، وصناعة مواد البناء	التبرع بمبلغ (٦٣) مليون جنيه مصري للمساهمة في مواجهة أزمة كورونا، حيث تم تخصيص جزء منه للتبرع بشراء أجهزة تنفس صناعي، والجزء الآخر للتبرع لمستشفيات وزارة الصحة لتوفير الاحتياجات الطبية اللازمة
٣-	شركة السويد إلكتريك	شركة متخصصة في مجال الكهربائيات	توفير مستلزمات طبية وأدوية، تشمل: (١,٥) مليون غطاء تنفسي جراحي، (١٠٠) ألف غطاء تنفسي طبي (N95)، (٢٠) ألف بدلة طبية واقية، (١٠٠) ألف واقي أيدي طبي، كلها للاستعمال لمرة واحدة.
٤-	شركة فينوس	شركة متخصصة في تصنيع	التبرع بمبلغ (٣٠) مليون جنيه مصري، للفنيين العاملين بمجال الكهرباء من أصحاب العمالة غير المنتظمة، بحيث يجري صرف (٥٠٠) جنيه مصري لكل فني

		الأدوات والمصابيح الكهربائية	كهرباء، ضمن مبادرة رئيس الجمهورية، الخاصة بدعم الفئات التي تضررت من التأثيرات السلبية لمرض كورونا.
٥-	شركة أكواباور	شركة متخصصة في توليد الكهرباء وتحلية المياه	التبرع لصندوق تحيا مصر بقيمة (٥,٥) مليون جنيه مصري لشراء مجموعة من أجهزة التنفس الصناعي، وأجهزة فحص فيروس كورونا المستجد، لدعم جهود الحكومة المصرية في مواجهة الجائحة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية الناجمة.

جدول (٤) : يوضح أهم الشركات الصينية التي قدمت إسهاماتها تجاه جائحة فيروس كورونا في الصين من منطلق مسئوليتها المجتمعية

م	اسم الشركة	طبيعة عملها	أهم الإسهامات التي قدمتها داخل الصين من منطلق مسئوليتها المجتمعية
١	"تينسنت" Tencent	شركة متخصصة في مجال الإنترنت والألعاب، وتطوير ونشر ألعاب الفيديو	– التبرع بمبلغ (٣٠٠) مليون يوان لشراء الأقنعة والمطهرات واللوازم الطبية الأخرى – إنشاء صندوق خاص بتكلفة مليار يوان للمساعدة في مكافحة الوباء. – إطلاق منصة عالمية للمعلومات عن الوباء تحت اسم Together We Can لتزويد المستخدمين حول العالم بمعلومات طبية للوقاية من الوباء، بجانب تقديم تقييم شامل للمستخدم بناء على عمره، والأعراض، ومسار نشاطه خلال الـ ١٤ يوما الأخيرة. – إطلاق تطبيق يسمح للمستخدمين بالبحث عن أقرب العيادات.
٢	"هواوي" Huawei	شركة متخصصة في تصنيع معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونيات	– نشر نظام فحص جديد بمساعدة تقنية AI (الذكاء الصناعي) للالتهاب الرئوي. – إطلاق برنامج جديد للكشف عن الالتهاب الرئوي. – إضافة ميزة جديدة في تطبيقها (Welink) المخصص للاجتماعات عن بعد. – إنشاء مركز تشخيص مرئي عن بعد مزود بتقنية G5، والذي يمكن الطاقم الطبي من إجراء استشارات مع المرضى عن بعد.

٣	"لينوفو" Lenovo	شركة لتصنيع الحواسيب وتكنولوجيا المعلومات	– التبرع بجميع معدات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لمركز العلاج المتخصص الذي يتم بناؤه في "ووهان"
٤	BYD بي واي دي	شركة لتصنيع السيارات والمحركات والشاحنات، والبطاريات	– أعدت خطوط إنتاج مؤقتة للكمامات والمعقمات
٥	SF Express	شركة لخدمات التوصيل السريع المحلي والعالمي	– توصيل المستلزمات الأساسية للمقيمين بمدينة "ووهان" ونقل الإمدادات اللازمة، مجانًا. – المساهمة في تجاوز نقص أسرة المستشفيات، من خلال مد مستشفى "هووشينشان" بسعة (١٠٠٠) سرير ومستشفى "ليشينشان" بسعة (١٦٠٠) سرير، في مدينة "ووهان".
٦	"بيدو" Baidu	شركة متخصصة في الخدمات والمنتجات ذات الصلة بالإنترنت والذكاء الاصطناعي	– استحداث خاصية في تطبيقها Baidu Map، يكشف الأماكن التي يتواجد بها الفيروس كحالات مؤكدة ومشتبه بها حتى يتسنى للآخرين الابتعاد عن هذه الأماكن.

جدول (٥) : يوضح أهم الدروس المستفادة من التجربة الصينية من حيث تعامل الشركات مع جائحة كورونا من منطلق مسئوليتها المجتمعية، وعلى رأسها "مجموعة شركات علي بابا"

الدروس المستفادة	أهم ملامحها
توفير بيئة محفزة وإلزامية	• **وتظهر ملامح هذا الدرس على أكثر من مستوى:** ○ على مستوى الحكومة والإجراءات التي اتخذتها السلطات الصينية؛ ففضلًا عن دعم الفئات الأشد تأثرًا كالأسر محدودة الدخل، أعفت الحكومة الصينية الشركات الصغيرة من "رسوم الضمان الاجتماعي، وفواتير المرافق العامة"، فضلًا عن دعم الائتمان المدعوم لزيادة إنتاج المعدات الصحية، وتحفيز البنوك على الإقراض للشركات الصغرى. ○ الصرامة والإجراءات القاسية التي طبقتها الحكومية الصينية لكبح تفشي الفيروس. ○ وعلى مستوى الإدارة في الشركات نفسها، ويظهر ذلك من خلال التصريحات العديدة لمؤسس مجموعة علي بابا في أكثر من موقف، وكلها تشير إلى تحفيزه للشركات التابعة لمجموعته، والعاملين بها، وحثهم على المساندة الإيجابية.
التجاوب السريع	• **وتظهر ملامح هذا الدرس على أكثر من مستوى:** ○ فعلى الرغم من تأخر الصين في إخطار منظمة الصحة العالمية بشأن ظهور فيروس جديد، إلا أن الشركات الصينية وبمجرد الإعلان عن أول إصابة رسميًا في (٨) ديسمبر (٢٠١٩) في الصين، سرعان ما دعمت الحكومة في بناء (١٤) مستشفى ميدانيا في إقليم هوبي، وتوفير الموارد المالية والفنية الضخمة لوقف معدل انتشار الجائحة. ○ توظيف التقنيات التخصصية لطبيعة عمل الشركات، والتوظيف السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

الدفعة القوية	• **وتظهر ملامح هذا الدرس على أكثر من مستوى:** ○ ويتمثل الملمح الأساسي لهذا الدرس في قيادة "مجموعة علي بابا" العالمية من حيث شحن الإمدادات الطبية إلى أكثر من (١٥٠) دولة حول العالم، ونقل الإمدادات الطبية جوًا إلى أفريقيا، وأوروبا، وأسيا، وأمريكا اللاتينية. ○ قيامها بتخصيص الموارد المالية والفنية الضخمة لمواجهة الجائحة داخل الصين، مما كان له كبير الأثر في تشجيع الشركات الأخرى للاقتداء بها، واستنهاض الهمم.
التعاون المستمر	○ فعلى الرغم من عدم تحديد أو توقع مدى زمني معين لبقاء الأزمة أو تحديد وقت انحسار الوباء، إلا أن مجوعة شركات علي بابا حتى الآن لا تزال تدعم الحكومة الصينية، والشعب الصيني بالإمدادات الطبية اللازمة، والبحثية أيضًا لسرعة الوقوف على مصلٍ أو لقاحٍ للفيروس.
المبادرات الخلاقة	• **وتظهر ملامح هذا الدرس على أكثر من مستوى:** ○ ويظهر الملمح الأساسي لهذا الدرس من خلال تنوع المساهمات التي تقدمها العديد من الشركات بدرجة تصل إلى الإبداع، وكلها توظيف تام لتقنيات الذكاء الاصطناعي لمواجهة تفشي الفيروس. ○ العمل والتعلم عن بُعد.
قوة التلاحم والانضباط الشعبي	○ بالطبع كان لانضباط الشعب الصيني، ومساندته لجهود حكومته الجبارة في معركتها لمجابهة هذا الفيروس، وتحقيق النصر عليه، دور كبير في التصدي له، وكان للشركات الدور الكبير في توعية الناس عبر القنوات المختلفة لشركاتهم، وبالآليات التي تتيحها الطبيعة التخصصية لهذه الشركات.

(التعريف بمجموعة شركات العربي)

"العربي جروب للتجارة والصناعة"، أو "مجموعة العربي"، هي مجموعة شركات مساهمة مصرية عائلية، تأسست عام (١٩٦٤م)، وتعمل في مجال تصنيع وتسويق الأجهزة المنزلية والإلكترونية على مستوى مصر أو الدول المجاورة، بدأت في مزاولة نشاطها بمتجر صغير بحي الموسكي، وهو الحي التجاري القديم بالقاهرة في ذلك الوقت، وأصبحت الآن إحدى المؤسسات المعروفة في مجال التجارة والصناعة برأسمال يقارب المليار ونصف المليار جنيه.

وتمتلك مجموعة العربي مجمعين صناعيين في كل من مدينتي بنها وقويسنا في مصر، على مساحة أكثر من (٣٨٦) ألف متر مربع، ويضم مجمع مصانع بنها الذي بدأ الإنتاج عام (١٩٨٢) ثلاثة مصانع عاملة ومصنعًا للصناعات (المغذية) للصناعات الإلكترونية والكهربائية، بينما يضم مجمع مصانع قويسنا الأكبر والأحدث والذي افتتح عام (٢٠٠١) تسعة مصانع عاملة، وثلاثة مصانع للصناعات المغذية، ويعمل لدى المجموعة كلها أكثر من (٣٥) ألف موظف، بين مهندسين، وعمال، وفنيين.

وقد تأسست المجموعة على يد ثلاثة أشقاء هم محمد العربي، ومحمود العربي، وعبد الجيد العربي، وقد أسهم كل فرد منهم بما يمتلكه من قدرات وخبرات في تطور أعمال الشركة، وعملوا معًا في تكامل فريد ساعد على نجاح تلك الشركة الصغيرة، حيث قام محمد إبراهيم العربي بغرس روح الولاء والانتماء لدى العاملين وحمل على عاتقه مهمة المتابعة اليومية، ومراقبة كفاءة سير العمل، في حين تولى محمود إبراهيم العربي مسئولية التخطيط، ووضع الأهداف الخاصة بتطوير وتنمية العمل، واكتمل هذا الأداء المتميز بجهود عبد الجيد العربي الذي تولى مسئولية وضع نظم العمل، واللوائح الإدارية والتنظيمية الأخرى وأخذت أعمال الشركة في النمو والتوسع بفضل جهود مؤسسيها، وتفانيهم في العمل حتى تحولت إلى إحدى كبريات الشركات المصرية، وقد قوبل هذا

النجاح بالإشادة والتقدير ليس فقط على المستوى المحلي بل والدولي أيضًا؛ حيث تلقت المجموعة تقديرًا رفيعًا من دولة اليابان تمثل في تقليد إمبراطور اليابان وسام "الشمس المشرقة" في عام (٢٠٠٩) لمحمود العربي؛ تقديرًا للدور البارز الذي أسهم به من خلال ترأسه لمجموعة العربي في تطوير العلاقات التجارية بين مصر واليابان على مدار أربعة عقود.

وبفضل التفوق التكنولوجي لمنتجات مجموعة العربي، والالتزام الصارم بمعايير الجودة العالمية شقت منتجات العربي طريقها إلى الأسواق الخارجية في أكثر من (٢٢) دولة من خلال اتفاقيتي التجارة العربية، واتفاقية الكوميسا، وهما اتفاقيتان مهمتان تمنحان مزايا وتسهيلات تجارية للشركات المصرية للتصدير إلى الأسواق العربية، والأفريقية، وخلال عام (٢٠١٠) بلغت قيمة مبيعات التصدير حوالي (٢٨) مليون دولار أمريكي، ولتنمية صادراتها واستمرار تدفق منتجاتها إلى الأسواق الخارجية اعتمدت المجموعة عددًا من الشركات التي تمتلك الخبرة في مجال تسويق الأجهزة المنزلية للعمل كموزعين معتمدين لها، وهناك خطة لزيادة شبكة الموزعين المعتمدين بالخارج بالتوسع في معظم الدول العربية والأفريقية الأخرى، كالعراق- سوريا- ليبيا- لبنان- أرمينيا- عمان- الأردن- قطر- أذربيجان- جورجيا- اليمن- السودان- المغرب- السعودية- موريتانيا- غينيا- كينيا- أوغندا- الجزائر- أثيوبيا- جيبوتي.

وعلى مدى أكثر من (٤٧) عامًا استطاعت مجموعة العربي تكوين علاقات تجارية مثمرة تتسم بالاستقرار، والاستمرارية مع مجموعة من أكبر الشركات العالمية، ونجحت في استثمار تلك الثقة المتبادلة في تطوير أعمالها، والتوسع في التعاون الفني والصناعي وتقديم منتجات جديدة، بما يتطلبه ذلك من عمليات نقل لأحدث تكنولوجيا التصنيع في العالم.

وتُعد شركة توشيبا اليابانية والتي بدأ التعاون معها عام (١٩٧٤) الشريك التجاري الرئيس لمجموعة العربي، وفي عام (٢٠٠٣) امتد نطاق الشراكة ليشمل

عملاقا يابانيا آخر وهو شركة شارب اليابانية، علاوة على عدد كبير من الشركات الأخرى مثل سيكو، ألبا للساعات، تايجر، وإن إي سي، وأخيرًا شركة هيتاشي، ولم يقتصر التعاون على الشركات اليابانية فقط، ولكنه امتد أيضًا إلى الشركات الأوروبية مثل شركة "لاجيرمينيا" الإيطالية وهي من أعرق الشركات العاملة في مجال صناعة البوتاجاز، وأيضًا شركة Promethean العاملة في مجال منتجات التعليم الذكية، ولم تقتصر الشراكة على ذلك فقد تعددت الشراكة مع: فيليبس، سوني، تي سي إل... وغيرها من الشركات العالمية.

(التعريف بمجموعة شركات علي بابا):

"مجموعة شركات علي بابا" هي مجموعة شركات صينية متعددة الجنسيات، متخصصة في التجارة الإلكترونية، وتجارة التجزئة، والإنترنت، وتكنولوجيا الذكاء الصناعي، تأسست الشركة في عام (١٩٩٩)، ومنذ ذلك الحين وهي تقدم خدمات البيع للمستهلكين من رجال الأعمال، والشركات الأصغر حجمًا عبر بوابات الويب، بالإضافة إلى خدمات الدفع الإلكترونية ومحركات البحث للتسوق وخدمات الحوسبة.

يقع مقرها الرئيس بمدينة "هانجتشو"، في جمهورية الصين الشعبية، وحسب إحصاءات عام (٢٠١٩) توظف مجموعة علي بابا والشركات التابعة لها أكثر من (٢٢,٠٠٠) شخص في أكثر من (٧٠) مدينة ومنطقة، بما في ذلك الصين، هونج كونج، الهند، اليابان، كوريا، تايوان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

تدير "علي بابا" مجموعة متنوعة من الشركات في جميع أنحاء العالم في العديد من القطاعات، وتكسب جل إيراداتها من أنشطتها التجارية عبر شبكة الإنترنت، وخدمات الدفع عبر الإنترنت، وتجارة الجملة والتجزئة، إضافة إلى سوق عام يهدف لتسهيل التجارة بين الشركات والأفراد والتجار، على الصعيدين الدولي والصيني.

تم إنشاء المجموعة عندما أراد مؤسسها "جاك ما" إنشاء بوابة إلكترونية موجهة للأعمال لربط الصنَّاع، والتجار الصينيين بالمشترين من جميع أنحاء العالم أسماها "علي بابا دوت كوم"، ثم أنشأ موقع "تاوباو" للتسوق عبر الإنترنت، على غرار موقع "إيباي" الموجه من المستهلك إلى المستهلك، باعتباره موقع مزادات على الإنترنت، حيث يمثل موقع "إيباي" دور الوسيط بين البائع، والمشتري والمجال مفتوح لأي شخص لكي يعرض بضاعته للبيع أو شراء البضائع، وقد تم اختيار مجموعة "علي بابا" من قبل مجلة "فورتشن" كأكثر الشركات إثارة للإعجاب على مستوى العالم.

في يناير (٢٠١٨)، أصبحت مجموعة "علي بابا" هي ثاني شركة آسيوية تتجاوز مبيعاتها حاجز (٥٠٠) مليار دولار بعد "تينسنت"- شركة صينية متخصصة في مجال الإنترنت والألعاب، وتقوم أيضًا بتطوير ونشر ألعاب الفيديو- وبحلول يونيو (٢٠١٨)، بلغ السقف السوقي للمجموعة (٥٤٢) مليار دولار لتصبح بذلك واحدة من أكبر (١٠) شركات في العالم، وأكثرها قيمة، كما حصلت في العام نفسه على المركز التاسع في قيم العلامات التجارية العالمية، ومع عمليات تجارية في أكثر من (٢٠٠) دولة وإقليم، أصبحت مجموعة "علي بابا" أكبر متجر تجزئة في العالم، وواحدة من أكبر شركات الإنترنت، وشركات الذكاء الاصطناعي، ومن أكبر شركات الاستثمار في العالم.

ومن أهم الشركات، والكيانات التابعة للمجموعة شركة "علي بابا تاوباو وتيمول" وهما من أكبر أسواق البيع بالتجزئة على الإنترنت، وأكثرها شعبية على مستوى العالم، وتعتبر "منصة علي بابا" هي النشاط الأساسي للشركة، حيث تم اختيارها في عام (٢٠١٤) كأكبر منصة تداول للأنشطة التجارية عبر الإنترنت للشركات الصغيرة في العالم، وقد تأسس الموقع في "هانجتشو" في شرق الصين بثلاث خدمات رئيسة، وتوفر المنصة موقعا إلكترونيا للبيع بالتجزئة على شكل معاملات، حيث يسمح للمشترين الصغار بشراء كميات صغيرة من السلع بأسعار

الجملة، وفي عام (٢٠١٠) تم إطلاق "منصة علي اكسبريس"، وهي عبارة عن خدمة بيع بالتجزئة عبر الإنترنت تتكون من شركات صينية صغيرة تقدم منتجاتها للمشترين الدوليين عبر الإنترنت، ويعتبر هذا الموقع هو موقع التجارة الإلكترونية الأكثر زيارة في روسيا.

وفي عام (٢٠٠٣) تأسس موقع "تاوباو" الذي يُعد أكبر منصة تسوق عبر الإنترنت للمستهلكين في الصين، مقدمًا مجموعة متنوعة من المنتجات للبيع بالتجزئة، كما تضم المجموعة أيضًا "مؤسسة فليجي" - كانت تسمى سابقًا "رحلات علي"- وهي منصة للسفر عبر الإنترنت، تم تصميمها كمركز للتسوق عبر الإنترنت للعلامات التجارية مثل شركات الطيران، والوكالات السياحية، وغيرها من الشركات التابعة للمجموعة، مثل: "مجموعة لازادا" إحدى شركات التجارة الإلكترونية السنغافورية، التي أسستها شركة "روكت انترنت" في عام (٢٠١١) بهدف إدارة مواقع في العديد من دول شرق آسيا مثل إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، وفيتنام، وموقع "١١مان"، والذي يعد بمثابة موقع للتسوق الأمريكي في مختلف المنتجات مثل الملابس، الموضة، المجوهرات، الكماليات بالإضافة إلى السلع الداخلية كالتحف، واللوحات، ومنصة "علي بابا كلاود" التي تهدف إلى إنشاء منصة لخدمات الحوسبة، بما في ذلك استخراج بيانات التجارة الإلكترونية، معالجة بيانات التجارة الإلكترونية وتخصيص البيانات، فهي تعتبر أكبر شركة للحوسبة السحابية الراقية في الصين.